القائم بالاتصال فى الصحافة المصرية وقضايا التنمية السياسية

د. محمد سعد إبراهيم
المدرس بقسم الإعلام
كلية الآداب - جامعة المنيا

مقدمة:

على الرغم من مضى عقدين كاملين على بدء تجربة التعددية الحزبية والصحفية ، لا تزال الهوة واسعة بين ما تطرحه التعددية من شعارات وأهداف ، وبين واقع التنمية السياسية فى مصر ، ولا تزال معظم الصحف غير قادرة على تفهم دورها الطبيعى فى إطار تلك التعددية .

وتمثل التجربة الحزبية الراهنة ، حالة فريدة فى نشأتها وتطورها ، فلم تتأسس الأحزاب حول الصحف كما حدث في التجربة الحزبية الأولى (١٩٠٧-١٩١٤) كما أنها لم تأت بفعل تطور طبيعى لعلاقات القوى السياسية والاجتماعية ، وإنما ولدت بمبادرة شخصية من الرئيس السابق أنور السادات ، لمواكبة المتغيرات المرتبطة بالانفتاح الاقتصادى ، والتقارب مع الغرب ، والسلام مع إسرائيل ، والبحث عن أساس بديل لشرعية ثورة يوليو ١٩٥٢.

ويلاحظ المراقب لتطور التجربة الحزبية مجموعة من المتغيرات ، التى تعكس أبرز سماتها ومعوقاتها ، نجملها علي النحو التالى :

* ضعف المؤسسات الحزبية نتيجة حداثتها ، والقيود المفروضة علي الممارسة ، وتعاظم دور زعماء الأحزاب ، وغياب القواعد الحزبية ، وعدم وضوح الأساس الاجتماعى للأحزاب .

* استبعاد القوى الفاعلة اجتماعيًا خارج المؤسسات السياسية ، وفى مقدمتها

التيار الإسلامى [١] ، ومن ثم فإن خريطة الشرعية السياسية فى مصر لا تعكس بنيان القوى الاجتماعية والسياسية الموجودة في الواقع ، إذ ما زال الحظر القانونى قائما على القوى الإسلامية والماركسية وبعض القوى الليبرالية الوسيطة [٢].

وفى هذا الإطار ، أخفقت محاولات جماعة الإخوان المسلمين لتأسيس حزب سياسى جديد ، علي مدى عشر سنوات ، تحت مسميات مختلفة منها الشورى والصحوة والإصلاح والأمل والنهضة والوسط ، فقد كان مصيرها جميعا الرفض من قبل لجنة الأحزاب[٣] فى حين ارتفع عدد الأحزاب من أربعة أحزاب فى السبعينيات ، إلى ستة أحزاب في الثمانينيات ، ثم إلى أربعة عشر حزبا فى التسعينيات ، معظمها أحزاب هامشية تفتقر الى القواعد الجماهيرية.

* تنامى دور القضاء فى تقرير أحقية بعض القوى فى تشكيل أحزابها[٤] فبينما رفضت لجنة الأحزاب التابعة لمجلس الشورى طلبات تأسيس ٣١ حزبا، وافقت محكمة الأحزاب التابعة لمجلس الدولة على إشهار ثمانية أحزاب جديدة ، ورفضت إشهار أحد عشر حزبا، ولا يزال أمامها أربعة عشر طعنا تتعلق برفض تأسيس أحزاب جديدة .

*ضعف المشاركة السياسية الجماهيرية : فالمشاركة فى الحياة الحزبية محدودة، والحضور الجماهيرى فى كافة العمليات الانتخابية محدود[٥] حيث لم تتجاوز نسبة المشاركة فى انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٩٥ حاجز الـ ٥٠٪ من عدد المقيدين البالغ نحو ٢١ مليون مواطن ،وهى نسبة منخفضة إذا أخذنا فى الاعتبار أن عدد المؤهلين للانتخاب يبلغ زهاء ٣٠ مليون مواطن[٦] وهو مايعنى أن نسبة المشاركة الفعلية لا تتجاوز ثلث المواطنين الذين لهم حق الانتخاب.

* غياب مبدأ تداول السلطة : حيث يبرز عدم الاستعداد لقبول الهزيمة فى لانتخابات ، والآصرار على احتكار السلطة[٧] . فعلى مدى ستة انتخابات تشريعية خلال الفترة (١٩٧٦- ١٩٩٥) لم تتجاوز نسبة تمثيل المعارضة والمستقلين حاجز الـ

٢٠٪ ، فى حين احتفظ الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم بأغلبية كبيرة ، تراوحت بين ٧٨ ٪ فى انتخابات ١٩٨٧ و ٩٤٪ فى انتخابات ١٩٩٥م، الأمر الذى يعكس تكريس صيغة الحزب المهيمن والسيطرة المركزية لجهاز الدولة على مجمل الحياة السياسية .

* انتقال فعاليات العمل السياسى من الميدان الحزبى إلى الميدان النقابى ، حيث لعبت النقابات المهنية الدور السياسى الأكبر خلال التسعينيات ، مما دفع الدولة إلى حصر النشاطات المعارضة فى الساحة النقابية بدءا من عام ١٩٩٤ بصدور قانون ديمقراطية التنظيمات النقابية ، ثم تواصلت حملتها ضد النفود والإخوانى والمعارض بصفة عامة (٨)، من خلال قرارى فرض الحراسة على نقابتى المحامين والمهندسين ، وإحالة عدد من القيادات النقابية الإخوانية إلى القضاء العسكرى بتهمة تأسيس جماعة سياسية محظورة .

* تصاعد أحداث العنف السياسى ، نتيجة لتفاقم مشكلات الديون والتضخم والبطالة والفساد ، وتضييق قنوات المشاركة السياسية ، وتعقب قوى المعارضة ، واتساع موجه التغريب والتبعية .

وإذا كانت حقبتى السبعينيات والثمانينيات قد شهدتا أحداث ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ ، وحادث اغتيال السادات ١٩٨١، وتمرد الأمن المركزى ١٩٨٦، فإن حقبة التسعينيات شهدت تصاعد العمليات الإرهابية ، حتى بلغت ٤٤١ حادثا خلال الفترة (١٩٩٢-١٩٩٥) ووصل عدد ضحاياها إلى ما يقرب من ألفى قتيل ومصاب ، وقدر عدد المعتقلين بما يقرب من ١٦ألف معتقل (١٠).

نخلص مما سبق إلى أن تجربة التعددية الحزبية ، لا تزال محدودة وغير مكتملة وعاجزة عن توفير آليات فعالة لتوسيع نطاق المشاركة السياسية، وإدارة الصراع السياسى والاجتماعى، ومن ثم تتمثل إشكالية التنمية السياسية فى إطار التعددية

الحزبية فى الاختلالات الموجودة فى الإطار القانونى والسياسى (الدستور والقوانين) ومحدودية فعالية آليات الممارسة الديمقراطية (الأحزاب والنقابات والانتخابات والبرلمان) وغياب قيم الممارسة الديمقراطية.

أما تجربة التعددية الصحفية ، فلم تكن بمعزل عن الاختلالات القائمة فى تجربة التعددية الحزبية ، ففى إطار القيود المفروضة على اتصال الأحزاب بالجماهير، تعاظم دور الصحف الحزبية كعنصر من عناصر التعددية ، وتحول النشاط الصحفى الحزبى إلى عمل سياسى بديل للنشاط الحزبى الجماهيرى.

وإذا كان العقدان الماضيان قد شهدا صدور ما يقرب من ٤٠ صحيفة حزبية مركزية وإقليمية ، وقيد مايقرب من ألفى صحفى بجداول نقابة الصحيين ، فإن هامش الحرية المتاح للصحافة لا يزال محدودا ، حيث لا تزال هناك قيود تحرم قوى سياسية فاعلة من حق إصدار الصحف ، ولا تزال الصحف القومية خاضعة لسيطرة الدولة التى تعين قياداتها ، وتقدم لها الدعم المالى .

ولكن الانصاف يقتضى أن نقرر أن التحول إلى التعددية الصحفية قد أتاح هامشا أوسع من الحرية ، ومساحة أكبر للحصول على المعلومات ، كما سمح بتعددية ملحوظة داخل الصحف القومية ذاتها.

ورغم التطور الكمى الملحوظ فى عدد الصحف والصحفيين ، فإن الملاحظ أن هناك قصورا فى إدراك بعض الصحفيين لمفهوم التعددية ، ومتطلباتها، ودور الصحافة فى إطارها ، ربما لاستمرار الصحف تحت سيطرة الدولة لفترة طويلة ، أو لرواسب عمليات الاعتقال والفصل والنقل التى تكررت فى الستينيات وأوائل السبعينيات أو لاستمرارالقيود التشريعية التى تحد من حرية الصحافة .

إن التحول إلى التعددية السياسية والصحفية ، يقتضى التحول من مرحلة كان

الدور الرئيسى للصحافة فيها التعبئة والحشد وتكريس الواقع وتبريره، إلى مرحلة جديدة أصبح دور الصحافة فيها توسيع دائرة الحوار والمناقشة والنقد، وحث الجماهير على المشاركة السياسية ، ومراقبة المؤسسات السياسية ، وتدعيم القيم الديمقراطية ، والدعوة إلى التغيير والإصلاح السياسى والاقتصادى والاجتماعى ، الأمر الذى يؤكد أهمية دراسة علاقة القائم بالاتصال فى الصحافة المصرية بقضايا التنمية السياسية، ورؤيته لدور الصحافة ، وتقييمه لمعالجاتها.

موضوع الدراسة:

تعالج هذه الدراسة مشكلة تكيف القائم بالاتصال فى الصحف القومية والحزبية مع الواقع السياسى والمهنى الجديد المترتب على التحول من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية الحزبية ، من خلال توصيف وتحليل ادراكات القائم بالاتصال لقضايا التنمية السياسية ، وحجم اهتمامه بها ، وتصوره لمكانة الصحف والصحافة فى إطار التعددية الحزبية والصحفية ، ورؤيته للدور الذى يفترض أن تسهم به الصحافة فى معالة قضايا التنمية السياسية وتقييمه لأساليب المعالجة الصحفية ، ومدى ارتباط ذلك بالانتماء الحزبى للصحفى، وعمره، وهوية الصحيفة التى يعمل بها ،وسياستها التحررية والمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

الدراسات السابقة :

لا يزال للقائم بالاتصال موقعه ودوره الهام فى العملية الاتصالية ، على الرغم من تحول الصحف إلى مؤسسات سياسية واجتماعية وثقافية ، وتعاظم القيم المؤسسية والدور المؤسسى للصحف على حساب القيم الشخصية للقائم بالاتصال

ودوره الشخصى.

ورغم الأهمية البالغة لدور القائم بالاتصال ، إلا أنه لم يحظ باهتمام كاف من جانب الدراسات الإعلامية ، التى أولت اهتماما مكثفالدراسات المضمون والجمهور . فلم يبدأ الاهتمام ببحوث القائم بالاتصال الا فى بداية الخمسينيات حيث كانت دراسة ديفيد مانج هوايت عام ١٩٥١ حول حارس البوابة وانتقاء الأخبار بداية إسهام المدرسة الغربية فى هذا المجال (١١).

وإذا كانت المدرسة الأمريكية قد اهتمت بالدراسات الجزئية الامبيريقية عن الضغوط المهنية والإدارية داخل الصحف وتأثيرها على السياسات التحريرية ، ومدى مشاركة الصحفيين فى صنع القرار الإعلامى(١٢) فإن المدرسة الفرنسية قد ركزت على دراسة التكوين الايديولوجى والمهنى للصحفيين ، وتأثير الأوضاع الصحفية على الأداء المهنى ، وصورة الذات لدى الصحفى ، وعلاقة الصحف بالمصادر والجمهور(١٣) .

أما المدرسة المصرية ، فلم تهتم ببحوث القائم بالاتصال إلا فى بداية السبعينيات وتمثل إسهامها الأول فى الدراسة التى تناولت فن الدعاية والإعلام عند مصطفى كامل عام ١٩٧٠ . وتتابعت الدراسات الأكاديمية التى تؤرخ للقائم بالاتصال ، حيث شهدت السبعينيات والثمانينيات عشرة بحوث تؤرخ لكل من محمد حسين هيكل ، وعباس محمود العقاد، وعبد الرحمن الكواكبى، وأنور السادات ، وعبد الله النديم ، وبيرم التونسى ، ومحمود عزمى ،وأمين الرافعى ، وفكرى أباظه (١٤).

ويلاحظ تركيز المدرسة المصرية على الدور الشخصى للقائم بالاتصال ، فى إطار فترة تاريخية تعاظم فيها دورالصحفى فى الحركة الوطنية المصرية ، مما يعكس خصوصية الموضوعات البحثية المصرية فى هذه الفترة.

وفى التسعينيات ، شهدت بحوث القائم بالاتصال المصرية تطورا ملحوظا فى موضوعها ومناهجها ، حيث تحول الاهتمام إلى الدراسات الامبيريقية التى تناولت الدور الجماعى للقائم بالاتصال ، ورؤيته للقضايا المهنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وتأثير المتغيرات المجتمعية على الممارسة الصحفية .وقد اهتمت بحوث المدرسة الغربية بدراسة الفروق بين الدور الذى يقوم به الصحفى كفرد ، والدور الذى تعتنقه المؤسسة الإعلامية ، واختلفت النتائج حول تحديد رؤية الصحفى لدور الصحافة ، فبنيما توصلت بعض الدراسات الى أن دور الصحفى ينحصر فى القيام بدور الوساطة بين الجمهور والمؤسسات الحاكمة ، أظهرت دراسات أخرى أن دور الصحفى يمتد إلى الحماية والدفاع عن مكاسب الجمهور(١٥)

ففى دراسة كوهين Choen عن الصحافة والسياسة الخارجية ، يتضح ميل المراسلين الأجانب إلى اتخاذ موقف محايد بين الساسة والجمهور، حيث اختلفت رؤيتهم لدور الصحفى بوصفه قائم بالإعلام والتعليم ، وقائم بتفسير الأحداث وأداة للحكومة ومؤيد لسياستها ، أو ناقد للحكومة وسياستها (١٦).

وتركز دراسة اليوت Elliot على عنصر الوساطة ، بمعنى أن وسائل الإعلام تحتل موقعا وسطا بين الجمهور والأنشطة السياسية ، وأن هذا الموقع المحايد يمكنها من القيام بوظيفتى تفسير الأحداث والتعليق عليها(١٧) .

أما دراسة جونستون Johnstone ،وسلوسكى Slawski وبومان Bowman عن القيم المهنية لدى الصحفيين الأمريكيين ، فقد أظهرت تقدم دور الصحفى كمشارك على دوره كوسيط ، حيث تمسك (٧٦٪) بوظيفة النقد لرجال الحكومه ، ودافع (٥٦٪) عن وظيفة مناقشة السياسة القدمية ، فى حين فضل (٥٣٪) استبعاد الأخبار التى يعوزها التدقيق(١٨) .

كما أهتمت المدرسة الغربية بقياس التوجه المهنى للقائم بالاتصال، حيث كانت

دراسة ماكلويد Mcleod وهولى Hawly من الدراسات الرائدة فى هذا المجال، إذ توصلت إلى مقياس للتوجه المهنى يتكون من أربعة وعشرين بندا، ومقياس آخر تفاضلى لتحديد مواصفات الصحيفة المثالية.(١٩)

وقد طبق ماكلويد وراش Rush نفس المقياس على صحفيي أمريكا اللاتينية ، الذين أظهروا عدم رضاهم عن المرتب والاستقرار الوظيفى ، واستجابتهم المحدودة للجوانب الخارجية للتوجه المهنى مثل العلاقة مع الجمهور، والتأثير عليه ، والمسئولية الاجتماعية للصحفى ، على العكس من استجابتهم للجوانب الداخلية مثل التعلم والتدريب التى جاءت أكثر قوة (٢٠).

وإذا كانت معظم دراسات قياس التوجه المهنى للقائم بالاتصال ، قد اهتمت بتحديد مستويات القياس ، ودراسة مدى الرضا عن تطوير المهنة ، وصنع القرار ، وحرية التعبير ، والرغبة فى التحرر من الضغوط المهنية والإدارية ، فإن دراسة كارلوس Carlos عن التوجه المهنى للصحفيين فى البرازيل وكولومبيا وكوستاريكا ، قد ركزت على مدى تفاعل الصحفيين مع البيئة الاجتماعية والسياسية ، وتوجهات الصحفيين نحو قوانين الصحافة ، والممارسة الصحفية ، والتعليم الإعلامى ، والنظم السياسية والاجتماعية ، ومدى انعكاس ذلك على استقلالية الصحفيين والمؤسسات الصحفية (٢١).

ومن الدراسات المصرية الرائدة التى استخدمت مقياس التوجه المهنى، دراسة الفت أغا عن القائم بالاتصال وقضايا التنمية(٢٢) التى طبقت مقياسا مكونا من ٢١ عنصرابهدف تصنيف عينة البحث التى ضمت ٢٨٠ مبحوثا ، والتعرف على القيم والأفكار الأساسية التى تحكم وجهة نظر القائمين بالاتصال فى الصحف القومية والحزبية والإذاعة والتليفزيون إزاء قضايا التنمية ، ثم علاقة هذه الأفكار والقيم بعملهم وتوجهاتهم المهنيه ، وتصورهم لدورهم ، وكيفية قيامهم بهذا الدور .

وتوصلت الدراسة إلى نتيجة هامة مؤداها ادراك القائمين بالاتصال لأهمية أن يكون للإعلام دور نقدى وموجه للسياسة القومية بجانب دوره فى تنمية وعى الجماهير ، الأمر الذى يعكس مدى تغير رؤية القائم بالاتصال لدور الإعلام فى إطار التعددية الحزبية .

وأظهرت الدراسة أن المصداقية عامل أساسى للقيام بدور فعال فى التنمية، وأن واجب وسائل الإعلام الابتعاد عن تضليل الرأى العام وإخفاء الحقائق . كما تبين أن المتغيرات السياسية تأتى فى مقدمة معوقات التنمية ، تليها المتغيرات الاقتصادية ، ثم الاجتماعية ، وأخيرا الثقافية . وتتمثل المعوقات السياسية فى الخبرة ، والتكوين السياسى ، وعدم استيعاب الأحزاب لكافة القوى السياسية ، وتقديم الولاء على الكفاءة فى اختيار القيادات .

وتأتى أهمية هذه الدراسة السوسيولوجية للقائم بالاتصال ، من خلال ارتيادها مجال بحثى جديد ، وقيامها بعملية تشريح سياسى واجتماعى وقيمى للمعايير والضغوط التى تحكم عمل القائم بالاتصال.

ومن الدراسات الهامة فى مجال القائم بالاتصال ، دراسة القائم بالاتصال فى الصحافة المصرية ، التى أجرتها عواطف عبد الرحمن وليلى عبد المجيد ونجوى كامل(٢٣) بهدف التعرف على الخريطة المهنية والاجتماعية والسياسية للصحفيين المصريين، من خلال استبيان طبق على ٤٢٦ صحفيا يمثلون الصحف القومية والحزبية. وقد أظهرت هذه الدراسة أن ٥٠٪ من المبحوثين لا يشاركون فى السياسات التحريرية لصحفهم ، بينما تشارك النسبة الباقية بحكم العلاقات الودية التى تربطهم برؤسائهم .

وتبين ارتفاع نسبة الصحفيين غير المنتمين لأحزاب إلى (٤ر٨٠٪) فى الصحف القومية والحزبية بوجه عام و ٧٦٪) فى الصحف الحزبية مما يشير إلى عدم

التوافق بين توجهات الصحفيين وتوجهات صحفهم .

ومن النتائج المثيرة للاهتمام ، تأكيد (٨ر٥٥٪) من المبحوثين على محدودية حرية التعبير المكفولة للصحافة المصرية ، مما يعكس عدم الرضا عن هامش حرية الصحافة المتاح فى إطار التعددية الحزبية والصحفية.

وفى دراسته للضغوط المهنية والإدارية على القائم بالاتصال ، يوضح سعيد السيد أن تأثير الضغوط الإدارية يفوق تأثير الضغوط المهنية ، وأن هناك توافقا فى معظم الأحوال بين الدور الشخصى للقائم بالاتصال ، والدور الذى تتبناه مؤسسته الإعلامية ، نتيجة اتجاه الصحفى للالتحاق بالمؤسسة التى تتفق مع ميوله ، إلا أنه يحذر من مغبة تطبيق الدراسات الأجنبية على الوضع الصحفى فى مصر ، دون وضعها فى إطار نظرية سياسية واجتماعية شاملة.(٢٤)

ومن الصعب التسليم بالتوافق بين دور الصحفى ودور مؤسسته الصحفية ، فى إطار ما يواجهه الواقع الصحفى المصرى من قيود وضغوط تتعلق بعلاقة الصحافة مع السلطة السياسية ، وغياب القيم الديمقراطية ، والمعايير المهنية الموضوعية ، الأمر الذى يساعدنا فى تفسير ظاهرة امتناع بعض الصحفيين عن الكتابة فى صحفهم ، وسعيهم للعمل فى صحف اضافية ، إما رغبه فى الحصول على فرصة أوسع فى حرية التعبير ، أو حرصا على تحسين دخولهم.

ومن الدراسات التى تناولت القائم بالاتصال كموضوع قائم ذاته ، دراسة نجوى الفوال عن القائم بالاتصال والإعلام السكانى(٢٥) التى استهدفت التعرف على نوعية القائم بالاتصال فى هذا المجال من حيث تدريبه وتأهيله ، وعلاقته بعمله وجمهوره ورؤيته لقضية السكان . وقد كشفت الدراسة عن وجود بعض الثغرات التى تتمثل فى نقص التأهيل العملى المتخصص لغالبية المبحوثين ، وحاجتهم إلى المزيد من الخبرة والتدريب المهنى ، بالإضافة إلى افتقادهم الرؤية الواضحة حول تقييم جمهورهم ، مما

يعكس قصورا فى دورة عملية الاتصال السكانى .

ويدخل فى عداد هذه الدراسات دراسة أسما حافظ عن القائم بالاتصال فى جريدتى الأهرام والأخبار ورؤيته لمجالات الخدمات الصحفية ودورها فى تعميق الصلة بالقراء(٢٦) ودراسة آمال كمال عن التوجه المهنى للقائم بالاتصال التى قدمت رؤية نقدية لاتجاهات بحوث القائم بالاتصال الغربية والمصرية ، وكشفت عن ندرة دراسات التوجه المهنى للقائم بالاتصال فى الدراسات المصرية ، والحاجة إلى بحوث جديدة تتناول تأثير قوانين العمل ، وآليات الأداء المهنى، والنظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، والسياسة الإعلامية ، ومدى الحرية المتاحة على درجة التوجه المهنى للقائم بالاتصال(٢٧).

وبجانب الدراسات التى تناولت القائم بالاتصال كقضية بحثية قائمة بذاتها، ظهرت دراسات أخرى تناولت القائم بالاتصال كبعد فرعى مكمل لموضوع الدراسة . ومن بين هذه الدراسات ، دراسة عبد الفتاح عبد النبى عن دور الصحافة فى تغيير القيم الاجتماعية(٢٧) ، ودراسة هويدا لطفى عن برامج المنوعات فى الإذاعة الصوتية (٢٨) ، ودراسة عفاف طبالة عن التحقيق فى التليفزيون المصرى (٣١) ، ودراسة عادل فهمى عن البرامج الدينية فى التليفزيون المصرى ودورها فى التثقيف الدينى للشباب (٣٢) ، ودراسة نجوى كامل عن الصفحات الاقتصادية فى الصحف اليومية(٣٣) .

نخلص مما سبق إلى حداثه وندرة البحوث المصرية فى مجال القائم بالاتصال ، ورغم التطور الملحوظ الذى شهدته تلك البحوث خلال التسعينيات ، سواء من خلال الظواهر المدروسة ، أو من خلال المناهج والأدوات والأساليب البحثية المستخدمة ، إلا أنه لا تزال هناك حاجة ماسة لمزيد من الدراسات التى تعنى برسم خريطة شاملة للقائم بالاتصال فى كافة المجالات من خلال التركيز على تكوينه الثقافى والمهنى والسياسى والاجتماعى، وعلاقته بالسلطة السياسية ومؤسسات المجتمع المدنى

والمصادر والجمهور، ومدى تكيفه مع الواقع الإعلامى الجديد بتحدياته السياسية والتكنولوجية .

وإذا كانت الحاجة تقتضى الاستفادة بما قدمته بحوث القائم بالاتصال الغربية من أدوات ومقاييس جديدة ، فإنه من الأهمية بمكان مراعاة خصوصية الواقع والمكانة التى يحتلها القائم بالاتصال فى مصر ، والاهتمام بتطوير المقاييس الغربية وتصميم مقاييس جديدة ، تلائم الواقع الإعلامى الراهن بمشكلاته وضغوطه ، التى لا تنفصل عن الواقع السياسى والاجتماعى والثقافى.

مشكلة البحث:

فى إطار التحول إلى التعددية الحزبية والصحفية ، برزت مشكلة تكيف القائم بالاتصال فى الصحف القومية والحزبية مع الواقع السياسى والمهنى الجديد ، وما يتطلبه من رؤى وممارسات وأدوار جديدة تواكب متطلبات التنمية السياسية .

وبقدر ما أتاحت التعددية من حرية وتعدد فى الرؤى والممارسات والأدوار ، بقدر ما أثارت مشكلات جديدة ، أبرزها ازدواجية النظام الصحفى المصرى بشقيه القومى والحزبى ، وحدود التعددية داخل الصحف القومية فى إطار العلاقة القائمة مع السلطة السياسية ، وحدود الحرية المتاحة للصحف الحزبية فى إطار علاقتها بالسلطة والأحزاب، والولاء المهنى والحزبى ، والتوافق بين دور الصحفى ودور صحيفته ، علاوة على التناقضات المتعلقة بصيغة التعددية الحزبية المنقوصة ، القائمة على هيمنة الحزب الواحد ، ومحدودية فاعلية أحزاب الأقلية ، ومدى انعكاسها على الدور الذى يفترض أن تسهم به الصحافة فى عملية التنمية السياسية .

ومن هنا ، فإن مشكلة البحث تتلخص فى التساؤلات التالية :

- إلى أى مدى تأثرت رؤية القائم بالاتصال فى الصحف القومية والحزبية

لقضايا التنمية السياسية ، وتصوره لدور الصحافة في معالجة أزماتها ، بواقع التعددية الحزبية والصحفية ، وتكوينه السياسى والمهنى ؟

- وإلى أى مدى توافقت التوجهات السياسية والمهنية للقائم بالاتصال مع توجهات صحيفته وممارساتها ؟

- وهل هناك فروق ذات دلالة بين رؤى القائمين بالاتصال لقضايا التنمية السياسية وتقييمهم لأساليب المعالجة الصحفية ؟ وإلى أى مدى ترتبط هذه الفروق بهوية الصحيفة ، والانتماء الحزبى للقائم بالاتصال ، وعمره وخبرته المهنية والسياسية ؟

أهداف الدراسة وتساؤلاتها :

تهدف الدراسة إلى التعرف على رؤية القائم بالاتصال فى الصحف القومية والحزبية لقضايا التنمية السياسية فى إطار التعددية الحزبية والصحفية ، وتصوره لدور الصحافة ، وتقييمه لأساليب المعالجة الصحفية .

ولتحقيق هذا الهدف ، تحاول الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية :

- ماهى التوجهات المهنية والسياسية للقائمين بالاتصال فى الصحف القومية والحزبية ؟ وإلى أى مدى تتفق هذه التوجهات مع توجهات تلك الصحف؟

- ما هو تقييم القائمين بالاتصال فى الصحف القومية والحزبية لوضعية الصحافة المصرية فى إطار التعددية الحزبية ؟

- ما هو تصور القائمين بالاتصال لدور الصحافة المفترض فى عملية التنمية السياسية وإلى أى مدى يتوافق هذا التصور مع الدور الفعلى للصحافة ؟

- ما هى رؤية القائمين بالاتصال لقضايا التعدد الحزبى والمشاركة السياسية والشرعية السياسية والعنف السياسى ؟

- ما هو تقييم القائمين بالاتصال لحجم اهتمام الصحف القومية والحزبية بقضايا التنمية السياسية وأساليب معالجاتها لتلك القضايا ؟

- هل هناك فروق ذات دلالة بين القائم بالاتصال فى الصحف القومية والقائم بالاتصال فى الصحف الحزبية فيا يتعلق برؤيته لقضايا التنمية السياسية ، ودور الصحافة ، وتقييمه للمعالجة الصحفية ؟

- هل هناك فروق ذات دلالة بين القائم بالاتصال المنتمى لحزب سياسى والقائم بالاتصال غير المنتمى ؟

- هل هناك فروق ذات دلالة بين قدامى الصحفيين الذين عاصروا مرحلتى الحزب الواحد والتعددية الحزبية ، وبين شباب الصحفيين الذين بدأت علاقتهم بالصحافة خلال مرحلة التعددية الحزبية والصحفية ؟

المنهج والأدوات :

اعتمدت الدراسة على منهج المسح الإعلامى ،بهدف مسح وتفسير وتحليل رؤى وتصورات القائمين بالاتصال فى الصحف القومية والحزبية فيما يتعلق بقضايا التنمية السياسية ودور الصحافة فى معالجتها .

وفى إطار منهج المسح ، تم استخدام أسلوب المسح التحليلى Analytical Survey لدراسة العلاقة بين المتغيرات المؤثرة على تشكيل ادراك القائم بالاتصال وهى العمر ، والانتماء الحزبى ، وهوية الصحيفة وتوجهها السياسى . واستعانت الدراسة باستمارة استبيان كأداة لجمع البيانات ، والمقابلة لاستكمال البيانات التعلقة بالتفسير والتحليل ، والملاحظة بالمشاركة استنادا للخبرة السابقة للباحث كمحرر للشئون الحزبية والبرلمانية خلال الفترة (١٩٧٩-١٩٩٠) ورئيس تحرير لإحدى الصحف الحزبية[٣٤] خلال الفترة (مايو ١٩٨٤- أغسطس ١٩٨٥).

مجتمع البحث وعينته :

يتمثل مجتمع البحث فى الصحفيين المقيدين بنقابة الصحفيين ،والبالغ عددهم طبقا لسجلات النقابة فى إبريل ١٩٩٦ (٣٧٢٣ صحفيا) بينهم (٣٣٨١) بجدول المشتغلين و (٣٤٢) بجدول تحت التمرين .

ونظرا لطبيعة موضوع الدراسة ، تم تحديد مجتع البحث فى سبع فئات تمثل الصحفيين والكتاب الذين لهم علاقة مباشرة بمعالجة قضايا التنمية السياسية وهى على النحو التالى :

- أعضاء مجالس التحرير بالصحف القومية والحزبية .
- كتاب الأعمدة والافتتاحات والتعليقات والتحليلات ، وتشمل هذه الفئة الكتاب الحزبيين من أصحاب الأعمدة والزوايا الثابتة فى الصحف الحزبية .
- رؤساء ومحررو أقسام الشئون الحزبية والبرلمانية والنقابات المهنية .
- رؤساء ومحرروا أقسام التحقيقات الصحفية.
- رؤساء ومحررو مراكز وأقسام البحوث والدراسات السياسية .
- رؤساء ومحررو صفحات الرأى وبريد القراء .
- سكرتيرو التحرير المراجعين.

وسعيا وزاء تمثيل كافة التيارات والاتجاهات ، شملت العينة كافة المؤسسات الصحفية القومية ، والصحف الحزبية المركزية

وتم سحب العيية بواقع ٢٠٪ من مجتمع البحث الذى سبق تحديده فى سبع فئات ، وتم تحديد حجم العينه على أساس قاعدة التخصيص المتناسب مع حجم الطبقة أو الفئة ، ومن ثم تم سحب عينة طبقية من الصحف والأقسام ، وعينة عشوائية

منتظمة من داخل كل قسم أو فئة من الفئات السبع السابقة . وقد بلغ حجم العينة (٢٢٠) صحفيا وكاتبا يمثلون (٩ر٥٪)من إجمالى عدد الصحفيين المقيدين بنقابة الصحفيين ، وجاء توزيعهم على النحو التالى :

الأهرام (٤٢) - أخبار اليوم (٢٩) - دار التحرير (٢٧) - وكالة أنباء الشرق الأوسط (٢٣) - دار الهلال (١١) - روزاليوسف ، ودار التعاون (٨) لكل منهما - اكتوبر (٧) - مجلة الإذاعة والتليفزيون (٥) - الوفد (١٤)- الشعب (١١) - الأحرار (٩)- الأهالى (٧) - مايو والعربى (٦) لكل منهما- الأمة ومصر (٢) لكل منهما - الوطن العربى والنيل والخضر (١) لكل منهما . وقد وردت استجابات من (١٩٢) صحفيا وكاتبا بنسبة (٢ر٨٧٪) ، وبعد الفحص والمراجعة ، وصل عدد الاستجابات المقبولة (١٨٦) بنسبة (٥ر٨٤٪).

قياس الصدق والثبات :

للتأكد من صدق بيانات الاستبيان ، تم عرض نموذج الاستمارة على مجموعة من المحكمين من أساتذة الصحافة والعلوم السياسية[٣٥] . وأجريت التعديلات وفق ملاحظاتهم وتوجيهاتهم ، كما تم إجراء اختبار للاستبيان Prestest طبق على عينة تضم (٣٠)صحفيا يمثلون (٦ر١٣٪) من عينة البحث . وللتحقق من ثبات البيانات ، تم استخدام أسلوب إعادة الإختبار Test retest على عينة من ثلاثين مفردة ، وبحساب نسبة الاتفاق تبين أن قيمة معامل الثبات (٣ر٨٦٪) وهى قيمة عالية تشير إلى ثبات المقياس ودقته .

أسلوب التحليل الإحصائى:

على ضوء أهداف الدراسة رتساؤلاتها ، تم استخدام اختبار كا^{2} Chi-Square لقياس دلالة الفروق بين القائمين بالاتصال فى الصحف القومية والقائمين بالاتصال

فى الصحف الحزبية ، والفروق بين المنتمين لأحزاب وغير المنتمين ، والفروق بين قدامى الصحفيين وشباب الصحفيين . كما تم استخدام معامل التوافق لمعرفة مدى العلاقة بين متغيرات الدراسة ، من خلال الاعتماد على قيمة مربع كاى وذلك بتطبيق المعادلة التالية :

$$ق = \sqrt{\frac{كا٢}{ن + كا٢}}$$

المفاهيم الاساسية للدراسة :

أ - القائم بالاتصال Communicator:(٣٦)

يختلف مفهوم القائم بالاتصال عن مفهومي حارس البوابة Gatekeeper والمصدر Source ، فوظيفة القائم بالاتصال أكثر اتساعا وشمولا من وظيفة حارس البوابة المتمثلة فى مراقبة الرسالة الإعلامية ، حيث تشتمل على استقاء المعلومات ، وصياغتها ، وإخراجها ، ومراقبتها ، ومتابعة تأثيرها على الجمهور . أمام مفهوم المصدر فإنه أوسع وأعم من القائم بالاتصال ، الذى يندرج تحت فئة مصدر الاتصال سواء كان أشخاصا ، أو فرقا للعمل ، أو وسائل إعلام .

وإذا كان هناك من يوسع دائرة مفهوم القائم بالاتصال ، ليشمل العاملين بالجهاز التحريرى والقطاعا ت الفنية والإدارية والاقتصادية ، فإن المفهوم الإجرائى للدراسة ينحصر فى دائرة الجهاز التحريرى ، ليشمل كل من يساهم فى انتاج المضمون المتعلق بقضايا التنمية السياسية ابتداء بوضع السياسة التحريرية ومرورا باستقاء المعلومات والآراء وصياغتها ومراقبتها ، وانتهاء بمتابعة صدى هذا المضمون لدى القراء .

ب - التنمية السياسية Political Development:(٣٧)

إن التنمية السياسية جزء من عملية التغير الاجتماعى ، وتستهدف القيام بتعبئة

اجتماعية ومشاركة جماهيرية فى الحياة السياسية ، بشرط استيعاب كل الجماعات والاهتمامات ، من خلال مشاركة كاملة للمواطنين ، ودون أن يؤثر ذلك على كفاءة النسق السياسى وفاعليته .وتقتضى عملية التنمية السياسية وفق المفهوم الغربى توافر الأبعاد التالية:

- ترشيد السلطة وعلمنتها بمعنى تحقيق سيادة القانون على جميع الطبقات والفئات بغض النظر عن الاختلافات العرقية أو المذهبية أو الطبقية .

- تباين الوظائف السياسية بمعنى عدم احتكار السلطة ، والفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، وتعدد الأحزاب وجماعات المصالح والضغط .

- المشاركة السياسية بمعنى أن تأتى القرارات العليا تعبيرا عن الاجماع الشعبى .

وتقترح الدراسة المفهوم التالى للتنمية السياسية :

" التنمية السياسية هى عملية بناء نظام مؤسسى تعددى شرعى ، يتحرر من خلاله المجتمع من مظاهر الاستبداد والاحتكار والتبعية ، ويستوعب كل القوى والتيارات ، فى إطار احترام حرية التعبير ، وتكافؤ الفرص فى التنافس والتمثيل النيابى ، وتداول السلطة ، وسيادة القانون ، والمشاركة الجماهيرية فى صنع القرار ومراقبة تنفيذه ".

جـ- التعددية الحزبية Multi - Party:(٣٨)

تطلق التعددية الحزبية على النظام السياسى الذى يسمح بقيام عدة احزاب تمتاز بضعفها ، بمعنى أنه لا يتاح لحزب أن يقوى لدرجة الهيمنة على سواه.. ويتيح هذا التعدد قدرا واسعا لكل القوى السياسية للتعبير عن مواقفها ، ويحول دون تمركز

الحكم، ويساعد على تحقيق المشاركة وتوزيع المنافع.

والتعددية مظهر من مظاهر الحداثة السياسية ، وتعنى الاعتراف بشرعية وجود التعدد الاجتماعى ، وحق الجماعات والتكوينات فى الدفاع عن هويتها ومصالحها المشروعة ، بطرق سلمية ، ومن خلال مشاركة سياسية عادلة ومتكافئة ، يمكن معها تداول السلطة بشكل سلمي مقنن. ومن ثم فإن هدف التعددية وسبب وجودها هو إنشاء الطريقة المؤسسيه التى تسمح لأطراف التعددية بالوصول إلى السلطة مكان الطرف المسيطر حاليا .

د- المشاركة السياسية Political Participation :(٣٩)

تعنى المشاركة السياسية حق المواطن فى أن يؤدى دورا معينا فى صنع القرارات السياسية ، ومراقبتها بالتقويم والضبط .

والمشاركة السياسية عملية اختيار سياسى ، يمارسها الأفراد بهدف التأثير على القابضين على السلطة السياسية ، وهى ليست ظاهرة ذات بعد واحد ، تقتصر على عملية التصويت ، ولكنها عملية متعددة الأبعاد ، ومتنوعة المستويات والبدائل ومتفاوتة فى وسائلها وأساليبها ، فضلا عن تنوعها داخل المجتمع الواحد ، واختلافها من مجتمع إلى آخر ، ومن نظام سياسى إلى غيره ، وربما من وقت إلى آخر داخل المجتمع أو النظام الواحد .

وتتعدد درجات المشاركة السياسية لتشمل الاهتمام السياسى ، والتصويت ، وتقديم الطلبات السياسية ، والمشاركة فى الاجتماعات ، والترشيح فى الانتخابات ، وأساليب الاحتجاج السلمى من اعتصام وإضراب ومظاهر .

هـ- الشرعية السياسية Political legitimacy : (٤٠)

الشرعية السياسية مفهوم سياسى مركزى مستمد من كلمة شرع (قانون أو عرف معتمد أو راسخ دينى أو مدنى) يرمز إلى العلاقة القائمة بين الحاكم والمحكوم ، المتضمنه توافق العمل أو النهج السياسى للحكم مع المصالح والقيم الاجتماعية للمواطنين ، بما يؤدى إلى القبول الطوعى من قبل الشعب بقوانين وتشريعات النظام السياسى .

ولكى يتوفر الحد الأدنى من الشرعية للنظام السياسى ، لا بد أن تتوفر له ثلاثة مظاهر على الأقل من مظاهر المساندة هى : مساندة للمجتع السياسى نفسه - مساندة للنظام أو قواعد اللعبة السياسية - مساندة للحكومة أو من هم فى السلطة.

و- العنف السياسى Political Voilnce:

ويقصد به العنف الذى تكون دوافعه وأهدافه سياسية ، ومن ثم يشمل العنف السياسى كافة الممارسات التى تتضمن استخداما فعليا للقوة أو التهديد باستخدامها لالحاق الضرر بالآخرين ولتحقيق أهداف سياسية وهذه الممارسات قد تكون لأفراد أو جماعات أو أجهزة أو دول أوتصب كلها فى دائرة الصراع السياسى . وبالتالى يستبعد العنف الذى تكون دوافعه وأهدافه غير سياسية.

نتائج الدراسة

أولا : الخصائص العامة للعينة :

* تضمنت العينة (١٢٩) مبحوثا من الصحف القومية يمثلون (٤ر٦٩٪) من إجمالى العينة ، مقابل (٥٧) مبحوثا من الصحف الحزبية يمثلون (٦ر٣٠٪)، وتوزعت العينة على النحو التالى : الأهرام (٣٥) - أخبار اليوم (٢٤) - دار التحرير (٢٣) - وكالة أنباء الشرق الأوسط (١٨) - دار الهلال (٨) - روزاليوسف ودار

التعاون (٦) لكل منهما - مجلة اكتوبر (٥) - مجلة الإذاعة والتليفزيون (٤) - الوفد (١٢) - الشعب (١١) - الأحرار (٨) - الأهالى (٧) - مايو والعربى (٦) لكل منهما - الأمة ومصر (٢) لكل منهما ، ومبحوثا واحدا فى كل من الوطن العربى والنيل والخضر .

* بلغت نسبة الصحفيين الذكور (٤ر٧٧٪) مقابل (٦ر٢٢٪) للصحفيات

* شكل شباب الصحفيين الغالبية العظمى من العينة ، حيث بلغت نسبة الذين تقل أعمارهم عن ٤٥ سنة (٩ر٧٠٪) مقابل (١ر٢٩٪) للذين تزيد أعمارهم عن ٤٥ سنة وهم فى الغالب من الصحفيين الذين عاصروا مرحلة الحزب الواحد والرقابة على الصحف .

ويلاحظ ارتفاع نسبة الشباب بين المبحوثين فى الصحف الحزبية إلى (٩ر٧٨٪) مقابل (٤ر٦٧٪) فى الصحف القومية ،مما يعكس تزايد فرص العمل الصحفى التى أتاحتها الصحف الحزبية لشباب الخريجين ، يدلنا على ذلك أن عدد المقيدين منهم بجداول نقابة الصحفيين تجاوز (٤٠٠) صحفى.

* أظهرت النتائج تدنى قيمة التخصص ، والنظرة السلبية لخريجى أقسام الصحافة والإعلام ، حيث بلغت نسبتهم (٥ر٣٥٪) يليهم خريجو كليات الآداب (٩ر١٩٪) ثم الحقوق (١ر١٥٪) والتجارة (١ر٩٪) والزراعة (٣ر٤٪) والعلوم (٢ر٣٪) والاقتصاد والعلوم السياسية (٧ر٢٪).

* بلغت نسبة الذين يشغلون مواقع قيادية (رؤساء التحرير ونوابهم - مديرو التحرير ومساعدوهم - رؤساء الأقسام) ٢ر١٧٪ فى حين بلغت نسبة المحررين (٣ر٦٨٪) والكتاب الصحفيين والحزبيين (٥ر١٤٪) . وبينما ارتفعت نسبة القيادات الصحفية فى الصحف الحزبية إلى ٦ر٢٤٪ انخفضت إلى (١ر١٤٪) فى

الصحف القومية ، وهو ما يشير إلى تزايد فرص تصعيد العناصر الشابة إلى مواقع قيادية فى الصحف الحزبية ، وتضاؤل هذه الفرص فى الصحف القومية نظرا لتضخم عدد المحررين ،واحتفاظ قدامى الصحفيين بمواقعهم القيادية لفترة طويلة .

* ارتفعت نسبة الصحفيين الذين تقل مدة عضويتهم بنقابة الصحفيين عن ١٥ عاما إلى (٥ر٧٢٪) مقابل (٥ر٢٧٪) للأعضاء فوق ١٥ عاما . وارتفعت نسبة الأعضاء تحت ١٥ عاما فى الصحف الحزبية إلى (٨١٪) مقابل (٨ر٦٩٪) فى الصحف القومية ، وهو ما يعكس الارتفاع الملحوظ فى عدد المقيدين بالنقابة خلال السنوات الأخيرة ، وحرص الصحف الحزبية على استكمال كوادرها من خلال التعيين .

* أظهرت النتائج انخفاض أجور الغالبية العظمى من الصحفيين ، رغم الزيادات المتعاقبة التى تطرأ على رواتبهم مع كل موسم انتخابى لنقابة الصحفيين(٤٢) حيث ارتفعت نسبة الذين تقل رواتبهم الشهرية عن ٢٥٠ جنيها فى الصحف الحزبية إلى (٩ر٤٢٪) مقابل (٥ر٢٢٪) فى الصحف القومية ، وبلغت نسبة الذين تقل رواتبهم عن ٤٠٠ جنيه في الصحف القومية (٩ر٣٤٪) مقابل (٣١٪)في الصحف الحزبية وبينما بلغت نسبة الذين تتراوح رواتبهم بين ٤٠٠ و ٧٠٠ جنيه (٧ر٢٨٪) فى الصحف القومية انحفضت الي (٩ر٢١٪) في الصحف الحزبية أما شريحة إصحاب الدخول التي تزيد عن ٧٠٠ جنية فبلغت (٩ر١٣٪) في الصحف القومية مقابل (٧ر٤٪) فى الصحف الحزبية ، وهو ما يشير إلى التفاوت الكبير فى الدخول بين العاملين فى الصحف القومية والعاملين فى الصحف الحزبية ، والأمر الذى يمكن تفسيره باختلاف لوائح الأجوروالعلاوات ، وتزايد الصعوبات الاقتصادية التى تواجهها الصحف الحزبية ، مما يضطر بعض تلك الصحف إلى عدم الانتظام فى صرف

العلاوات الدورية والزيادات التى تتقرر فى أعقاب انتخابات نقابة الصحفيين .

وبحساب كا٢ تبين وجود فروق ذات دلالة بين القائم بالاتصال فى الصحف القومية والقائم بالاتصال فى الصحف الحزبية من حيث الراتب الشهرى ، حيث بلغت قيمة كا٢ المحسوبة (٨ر٣١) وهى أكبر من كا٢ الجدولية (٧ر٧٧) عند مستوى معنوية (١٠ر٠) ودرجة حرية (٤) .

ثانيا : التوجهات المهنية والسياسية للقائم بالاتصال :

* أظهرت النتائج أن (٢ر٥٢٪) من المبحوثين يعملون فى صحف أخرى بجانب صحفهم ، مما يشير إلى ازدواجية أو تعدد الولاءات المهنية، الأمر الذى ينعكس بدوره على مصداقية القائم بالاتصال والمضمون.

وفى حين لم تظهر فروق ذات دلالة بين القائم بالاتصال فى الصحف القومية والقائم بالاتصال فى الصحف الحزبية ، تبين وجود علاقة ذات دلالة بين الدخل الشهرى والعمل فى صحف إضافية ، حيث جاءت كا٢ المحسوبة (٧٦ر٥٩) أكبر من كا٢ الجدولية (٢٧ر١٣) عند مستوي معنوية (١٠ر٠) ودرجة حرية (٤) وثبت وجود علاقة متوسطة بين المتغيرين ، حيث بلغت قيمة معامل التوافق (٥١ر٠) .

وتبين أن الدافع الرئيسى للعمل فى صحف إضافية يتمثل فى زيادة الدخل (١ر٦٨٪) فى حين تراجعت الدوافع المهنية ، حيث انخفضت نسبة الذين برروا لجوءهم للعمل فى صحف إضافية بعدم اتفاق سياسات صحفهم مع توجهاتهم إلى (٤ر١٤٪) والرغبة فى تحقيق الانتشار الصحفى (٢ر٨٪) وانعدام فرص النشر فى صحفهم (٢ر٦٪).

* ارتفعت نسبة عزوف المبحوثين عن الانضمام لعضوية الأحزاب السياسية إلى (٢ر٨٤٪) وهو ما يتفق إلى حد كبير مع نتائج دراسة عواطف عبد الرحمن وليلى عبد المجيد ونجوى كامل عن " القائم بالاتصال في الصحافة المصرية" ، حيث توصلت إلى

أن نسبة العزوف عن عضوية الأحزاب بين الصحفيين تبلغ ٤ر٨٠٪ (٤٣).

وبينما ارتفعت نسبة المنتمين لأحزاب في الصحف الحزبية إلى ٩ر٤٢٪(٤٤). انخفضت في الصحف القومية إلى (٧٪) وهو ما يمكن تفسيره بسعي الصحف الحزبية إلى استقطاب الصحفيين المنتمين لأحزابها ، وسعى بعض المحررين تحت التمرين إلى استخدام الانتماء الحزبي كمدخل للتعيين وإثبات الولاء الحزبي والمهني.

وتبين وجود فروق ذات دلالة بين القائم بالاتصال في الصحف القومية والقائم بالاتصال في الصحف الحزبية ، حيث جاءت كا^{2} المحسوبة (٧١ر٢١) أكبر من كا^{2} الجدولية (٦٣ر٦) عند مستوى معنوية (١٠ر٠) ودرجة حرية (١)، وثبت وجود علاقة ضعيفة بين هوية الصحيفة والانتماء الحزبي ، حيث بلغ معامل التوافق (٣٢ر٠)

ومن بين (٢٧) صحفيا منتمين للأحزاب ، بلغ عدد المنتمين لحزب التجمع (٧) بينهم (٥) بجريدة الأهالي ، ويليه الحزب الوطني (٦) بينهم (٢) بجريدة مايو ، ثم حزبي العمل والوفد (٥) لكل منهما بينهم (٤) في كل من الشعب والوفد ، والحزب الناصري (٣) بينهم (٢) بجريدة العربي ، وحزب الأحرار (٤٥) يعمل بجريدة الحزب .

* تبين بروز تأثير الانتماء الحزبي للقائم بالاتصال على الممارسة الصحفية حيث أكد (١ر٣٨٪) أنهم يتأثرون دائما بانتماءاتهم الحزبية مقابل (٣ر١٤٪) قالوا أنهم لا يتأثرون أبدا ، وهي نتيجة غير منطقية لصعوبة الفصل بين الولاء الحزبي والولاء المهني .

* بسؤال المبحوثين غير المنتمين لأحزاب عن أسباب عزوفهم ، اتضح أن السبب الرئيسي يتمثل في إدراكهم لعدم جدوى العمل الحزبي (٤ر٤٤٪) يليه عدم وجود الأحزاب التي تعبر عن أفكارهم (٥ر٢٨٪) ثم تفضيل استقلالية الرأي (٢ر١٣٪) الأمر الذي يعكس حالة عدم الرضا عن تجربة التعددية الحزبية

فى أوساط المثقفين بوجه عام والصحفيين بوجه خاص.

* أظهرت النتائج ادراك غالبية المبحوثين (٣ر٦١٪) لاعتدال توجهات صحفهم ، وفى حين لم تتعد نسبة الذين وصفوا صحفهم بالتطرف (٥ر٣٪) داخل الصحف الحزبية ، ارتفعت نسبة الذين وصفوها بالاعتدال إلي (٧ر٦٦٪) مقابل (٩ر٥٨٪) فى الصحف القومية ، وهو ما يمكن تفسيره باعتدال نبرة النقد فى الصحف الحزبية المعارضة بفعل تغير خريطة التحالفات الحزبية ، والتقارب بين الحكومة وبعض أحزاب المعارضة مثل التجمع والوفد.

وتبين أن هناك فروق دالة إحصائيا بين القائم بالاتصال فى الصحف القومية والقائم بالاتصال فى الصحف الحزبية فيما يتعلق بتوصيف اتجاهات الصحف ، حيث جاءت كا^{2} المحسوبة (٨ر٢٧) أكبر من كا^{2} الجدولية (٦ر٢٥) عند مستوى معنوية (١٠ر) ودرجة حرية (٣).

وثبت وجود علاقة ضعيفة بين الانتماء الحزبى وتوصيف اتجاه الصحيفة ، حيث بلغت قيمة معامل التوافق (٢٤ر) وهو ما يعكس ميل غالبية المبحوثين المنتمين لأحزاب إلى الدفاع عن توجهات الصحف الحزبية ، وتأكيد اعتدال سياساتها ، وبالتالى اعتدال توجهات وسياسات أحزابهم .

* علي الرغم من تقارب النسب بين المقتنعين بصواب السياسات التحريرية لصحفهم (٢ر٣٩٪) وغير المقتنعين (٢ر٣٨٪) إلا أن التوجه العام للمبحوثين يعكس عدم الرضا ، حيث ارتفعت نسبة غير المقتنعين فى الصحف القومية إلى (٢ر٤٤٪) مقابل (٦ر٢٤٪) فى الصحف الحزبية ، وهو ما يمكن تفسيره بالعلاقة بين السلطة السياسية والصحف القومية ، وما تفرضه تلك العلاقة من التزامات تحد من حرية واستقلالية تلك الصحف.

وتبين وجود فروق ذات دلالة بين القائم بالاتصال فى الصحف الحزبية فيما يتعلق بمدى الاقتناع بسياسية صحيفية حيث جاءت كا٢ المحسوبة (٦ر٤٦٪) أكبر من كا٢ الجدولية (٩٩ر٥) عند مستوى معنوية (٠ر٠٥) . وثبت وجود علاقة ضعيفة جدا بين هوية الصحيفة ومدى الاقتناع بسياستها التحريرية ، حيث بلغ معامل التوافق (١٨ر٠).

كما ظهرت فروق دالة إحصائيا بين المنتمين لأحزاب وغير المنتمين ، حيث ارتفعت نسبة الاقتناع لدى المنتمين إلى (٦٩٪) مقابل (١ر٤٣٪) لدى غير المنتمين ، مما يعكس وجود علاقة ذات دلالة بين الانتماء الحزبى والاقتناع بسياسة الصحفية ، إلا أن التوافق ضعيف حيث بلغت قيمة معامل التوافق (٢٢ر٠) .

* اتضح ارتفاع نسبة التزام الصحف القومية بتوجهات السلطة السياسية ، حيث أكد (٤ر٨٨٪) من العاملين فيها أن صحفهم تلتزم دائما بتلك التوجهات وسجلت صحف مؤسستى دار المعارف ودار التعاون أعلى نسبة التزام (١٠٠٪) لكل منهما ، تليهما صحف دار التحرير (٧ر٩٥٪) ثم صحف دارى أخبار اليوم ودار الهلال (٥ر٨٧٪) لكل منهما ، وصحف دار الأهرام (٩ر٨٢٪) فى حين جاءت مجلات دار روزاليوسف فى المرتبة الأخيرة ، حيث انخفضت نسبة التزامها إلى (٣ر٣٣٪) وهو ما يمكن تفسيره بالتوجه اليسارى لمجلات المؤسسة ، وقدرة رؤساء تحريرها علي استثمار هامش الحرية المتاح، فى إطار التوفيق بين متطلبات التعددية السياسية والصحفية وعلاقتها بالسلطة السياسية .

* وتبين أيضا ارتفاع نسبة التزام الصحف الحزبية بتوجهات أحزابها ، حيث بلغت (٤ر٧٥٪) مما يشير إلى الضغوط التى تمارسها اللجان القيادية للأحزاب لغرض هيمنتها علي صفحها ، علاوة على العلاقة التي تربط رئيس التحرير برئيس

الحزب ، الذى ينفرد فى الغالب بإصدار قرار تعيينه وعزله .

وبينما ارتفعت نسبة الالتزام المطلق بتوجهات الحزب لدى صحف الأهالى والأمة ومصر والوطن العربي والنيل والخضر إلي (١٠٠٪) بلغت فى كل من العربي ومايو (٨٣ر٣٪) وفى الوفد (٧٥٪) وفى الشعب (٧٢ر٧٪) فى حين انخفضت فى الأحرار إلى (٢٥٪) وهو ما يعكس هيمنة رئيس الحزب فى صحف الأحزاب الصغيرة ، والطابع العقائدى لجريدة الأهالي ، وهامش المرونة المتاح فى صحف الوفد والشعب والعربى ومايو ، وتراجع سيطرة حزب الأحرار علي صحيفته، الأمر الذى يمكن تفسيره بتناقض توجهات الحزب ورؤساء التحرير ، وتعدد الصحف التى يصدرها الحزب .

نخلص مما سبق إلى أن هناك ثمة ضغوط مهنية وسياسية واقتصادية تواجه القائم بالاتصال فى الصحف القومية والحزبية ، وأن تلك الضغوط تنعكس علي توجهاته المهنية والسياسية ، لتعزز ازدواجية فى الولاء المهنى ، وعدم رضا عن السياسات التحريرية ، وعدم رضا عن العلاقة بين الصحف القومية والسلطة السياسية ، والعلاقة بين الصحف الحزبية والأحزاب، علاوة علي عزوف سياسى ، وشك سياسي فى جدوي التجربة الحزبية وجديتها .

ثالثا : إدراك القائم بالاتصال لوضعية الصحافة المصرية :

* أظهرت النتائج إدراك القائم بالاتصال لمحدودية نطاق الحرية المتاح للصحافة المصرية ، حيث أكد غالبية المبحوثين (٥٧٪) أن هناك هامشا محدودا من حرية الصحافة ، مقابل (١ر٣٠٪) قالوا حرية نسبية و (٩ر١٢٪) قالوا حرية مطلقة ، مما يعكس عدم الرضا عن القيود التي لا تزال قائمة علي حرية إصدار الصحف ، وحرية الحصول علي المعلومات ، والعقوبات المشددة علي جرائم النشر .

وتبين وجود فروق دالة إحصائيا بين القائم بالاتصال فى الصحف القومية والقائم

بالاتصال في الصحف الحزبية ، حيث جاءت كا^{2} لمحسوبة (١٨ر٣١) أكبر من كا^{2} الجدولية (٢١ر٩) عند مستوى معنوية (٠١ر٠) ودرجة حرية (٢) وثبت وجود علاقة ضعيفة بين هوية الصحيفة وتقييم نطاق الحرية ، حيث بلغ معامل التوافق (٠٣٨ر٠) وهو ما يعنى أن القائم بالاتصال فى الصحف الحزبية أكثر معاناة من ضيق هامش الحرية ، نتيجة تعدد القضايا المرفوعة أمام المحاكم ، وصدور أحكام عديدة بالحبس ضد صحفييها.

* بسؤال المبحوثين عن مدى تعبير الصحافة المصرية عن كافة القوى السياسية، أجاب غالبيتهم (٥٧ر٥٪) بأنها لا تعكس آراء كافة التيارات والاتجاهات مقابل (٩ر٥٪) فقط أجابوا بنعم ، مما يشير إلى التأثير الملحوظ لصبغه التعددية الحزبية المنقوصة علي التعددية الصحفية .

* أوضحت النتائج أن غالبية المبحوثين (٣ر٥٤٪) يدركون أن الصحف القومية لا تعبر عن الطابع القومى ، وهو ما يمكن تفسيره باخفاق تلك الصحف فى إدارة حوار قومى بين مختلف القوى والتيارات ، وانحيازها للسلطة السياسية ، وتركيزها على وظيفتى التعبئة والتبرير.

وظهرت فروق ذات دلالة بين القائم بالاتصال فى الصحف القومية والقائم بالاتصال فى الصحف الحزبية ، حيث جاءت كا^{2} المحسوبة (٤٢ر١٠) أكبر من كا^{2} الجدولية (٢١ر٩) عند مستوى معنوية (٠١ر٠) ودرجة حرية (٢) . وثبت وجود علاقة ضعيفة بين هوية الصحيفة وإدراك القائم بالاتصال لمدى تعبير الصحف القومية عن الطابع القومي ، حيث بلغ معامل التوافق (٢٣ر٠) وهو يعكس ميل العاملين فى الصحف القومية إلي تحسين صورة صحفهم استنادا إلي اتساع هامش الحرية فى بعض الصحف والمجلات .

وتبين وجود علاقة ضعيفة بين الانتماء الحزبى وإدرك مدى تعبير الصحف القومية عن الطابع القومى ، حيث بلغ معامل التوافق (٢٤ر٠) وهو ما يمكن تفسيره بالصورة السلبية للصحف القومية لدى المنتمين لأحزاب الذين يتعاملون مع تلك الصحف على أنها صحف حكومية منحازة للحزب الحاكم.

* رغم تعدد الصحف الحزبية ، وتعدد اتجاهاتها ، إلا أن (٩ر٤١٪) من المبحوثين أكدوا أن تلك الصحف لا تعبر عن تيارات سياسية حقيقية ، مقابل (٦ر١٥٪) قالوا إنها تعبر ، وهو ما يشير إلى عدم الرضا عن الصيغة الراهنة للتعددية الحزبية والصحفية ، التي أفرزت أحزابا بلا قواعد أو برامج ، وصحفا بلا هوية .

وظهرت فروق ذات دلالة بين القائم بالاتصال فى الصحف القومية والقائم بالاتصال فى الصحف الحزبية ، فيما يتعلق بإدراك مدى تعبير الصحف الحزبية عن تيارات سياسية حقيقية ، حيث ارتفعت نسبة الذين قالوا إنها لا تعبر فى الصحف القومية إلي (٦ر٤٩٪) مقابل (٦ر٢٤٪) وجاءت كا^{2} المحسوبة (٣١ر١٠) أكبر من كا^{2} الجدولية (٢١ر٩) عند مستوي معنوية (٠١ر٠) ودرجة حرية (٢) وهو ما يعكس الرضا النسبى لبعض العاملين بالصحف الحزبية عن تعبير صحفهم عن تيارات سياسية لها قواعد ، وتاريخ فى سجل الحركة الوطنية المصرية وتبين وجود علاقة ضعيفة جدا بين الانتماء الحزبى وإدراك مدى تعبير الصحف الحزبية عن تيارات سياسية حقيقية ، حيث بلغ معامل التوافق (١٦ر٠) وهو ما يشير إلي تحيز المنتمين لأحزاب وميلهم للدفاع عن وضعية أحزابهم وصحفهم .

* اتضح أن خضوع الصحف القومية لتوجهات السلطة السياسية ، يأتي فى مقدمة سلبيات الصحف القومية (١ر٤٤٪) يليه عدم وضوح سياساتها التحريرية

(١ر١٥٪) ثم المبالغة فى تقديم الانجازات ، (١٤٪) و،التقصير فى كشف قضايا الفساد (٤ر١٢٪) وتجاهل الرأى الآخر (٥ر٧٪) وأخيرا تبرير السلبيات (٩ر٥٪)

* وجاءت فى مقدمة سلبيات الصحف الحزبية عدم تعبيرها عن تيارات سياسية حقيقية (٥ر٢٨٪) يليها المعارضة لمجرد المعارضة (٨ر١٨٪) ثم خضوع معالجاتها لمنظور حزبى ضيق (١ر١٦٪) وعدم تقديمها لحلول وبدائل (٤ر١٢٪)وتضخيم السلبيات (٨ر١١٪) وأخيرا التغاضى عن تقديم الانجازات (١ر٩٪) .

رابعا : تصور القائم بالاتصال لدور الصحافة فى التنمية السياسية :

* أظهرت النتائج أن الدور الرئيسى المفترض للصحافة فى عملية التنمية السياسية وفق رؤية المبحوثون ، يتمثل فى حث الجماهير على المشاركة السياسية (٢ر٣٨٪) ويأتى فى المرتبة الثانية تدعيم الاستقرار السياسى (٢٨٪) تليه الدعوة إلى التغيير (٤ر١٩٪) ثم تدعيم الانتماء (٥ر٧٪) وأخيرا ترسيخ القيم الديمقراطية (٩ر٦٪) وهو ما يشير إلي إداك القائم بالاتصال لعمق أزمة المشاركة السياسية ، التي لا تنفصل عن تدعيم الانتماء ، وترسيخ القيم الديمقراطية .

وبينما ركز المبحوثون فى الصحف القومية علي حث الجماهير على المشاركة السياسية (١ر٤٨٪) ركز المبحوثون فى الصحف الحزبية علي الدعوة إلى التغيير (١ر٤٩٪) وهو ما يعكس إدراك القائم بالاتصال فى الصحف الحزبية للحاجة إلي التغيير وإزالة القيود ليصبح المناخ مهيئا للمشاركة السياسية ، وقد جاءت الفروق بينهما ذات دلالة حيث جاءت كا^{2} المحسوبة (٦١ر٧٢) أكبر من كا^{2} الجدولية (٢٧ر١٣) عند مستوى معنوية (٠١ر٠) ودرجة حرية (٤) . وثبت وجود علاقة متوسطة بين هوية الصحيفة والتصور لدور الصحافة ، حيث بلغ معامل التوافق (٠ر٥٣) .

وتبين وجود علاقة قوية بين الانتماء الحزبى والتصور لدور الصحافة ، حيث بلغ معامل التوافق (٦٢ر٠) وهو ما يعكس اختلاف الأولويات وفق الانتماء الحزبى ، حيث ركز المنتمون لأحزاب علي الدعوة إلى التغير (٢ر٧٦٪) فى حين ركز غير المنتمين على حث الجماهير على المشاركة السياسية (٦ر٤٦٪) وتدعيم الاستقرار السياسى (٧ر٣٤٪) وهو ما يمكن تفسيره بتطلع القائم بالاتصال المنتمى إلى تعددية حزبية كاملة وغير مشروطة تتيح تداول الحكم بين الأحزاب .

وظهرت فروق ذات دلالة بين قدامى الصحفيين وشباب الصحفيين فيما يتعلق بتصورهم لدور الصحافة ، فبينما ركز من هم فوق ٤٥ سنة علي تدعيم الاستقرار السياسى (٥ر٦٨٪) ركزت فئة أقل من ٤٥سنة علي حث الجماهير على المشاركة السياسية (٤ر٥٣٪) . وفى حين ارتفعت نسبة المؤيدين للدعوة إلى التغير بين الشباب إلى (٣ر٤٦٪) انخفضت إلى (١ر١١٪) لدى قدامى الصحفيين ، وهو مايشير إلي التوجه المعتدل لقدامى الصحفيين ، الذين يستشعرون أن الاستقرار السياسيى يحول دون العودة مرة أخرى إلى نظام الحزب الواحد ، وقمع الحريات ، وحملات النقل والفصل والاعتقال ، التى عاصروها فى الستينيات وأوائل السبعينيات.

وثبت وجود علاقة متوسطة بين السن والتصور لدى الصحافة ، حيث جاءت كا^{2} المحسوبة (٥٩ر٦٧) أكبر من كا^{2} الجدولية (١٣ر٢٧) عند مستوى معنوية (٠١ر٠)وبلغ معامل التوافق (٤٩ر)

* ويسؤال المبحوثين عن رؤيتهم لدور الصحفى فى عملية التنمية السياسية، أجاب غالبيتهم (٦ر٦٥٪) أن هذا الدور يتمثل فى الدور المشارك والناقد والمحفز ، فى حين انخفضت المؤيدين للدور التوجيهى والتعبوى إلى (٤ر٢٠٪) ودور الوسيط

المحايد (١٤٪) وهو ما يعكس رفض غالبية المبحوثين لانحاصر مسئولية الصحفى فى نقل المعلومات والآراء ، أو تعبئة الجماهير خلف الحكم الأمر الذى لا يواكب التعددية الحزبية والصحفية.

وتبين وجود فروق دالة إحصائيا بين القائم بالاتصال فى الصحف القومية والقائم بالاتصال فى الصحف الحزبية فيما يتعلق بتصور دور الصحفى ، حيث ارتفعت نسبة المؤيدين لدور المشارك والناقد والمحفز فى الصحف الحزبية إلى (٢ر٩١٪) مقابل (٣ر٥٤٪) فى الصحف القومية . وجاءت كا^{2} المحسوبة (٢٣ر٩٧) أكبر من كا^{2} الجدولية (٢١ر٩) عند مستوى معنوية (٠١ر) ودرجة حرية (٢) وثبت وجود علاقة ضعيفة بين هوية الصحيفة والتصور لدور الصحفى، حيث بلغ معامل التوافق (٣٤ر) وهو ما يمكن تفسيره باختلاف طبيعة التنشئة المهنية والسياسية التي لها دورها فى تحديد تصورات الصحفى.

وبينما لم تظهر فروق دالة إحصائيا بين قدامى الصحفيين وشباب الصحفيين، تبين وجود فروق ذات دلالة بين المنتمين لأحزاب وغير المنتمين ، حيث ارتفعت نسبة المؤيدين لدور المشارك والناقد والمحفز بين المنتمين إلي (٢ر٩٥٪) مقابل (٩ر٥٦٪) لدى غير المنتمين ، وجاءت كا^{2} المحسوبة (١٢ر٢١) أكبر من كا^{2} الجدولية (٢١ر٩) عند مستوى معنوية (٠١ر) ودرجة حرية (٢) وثبت وجود علاقة ضعيفة بين الانتماء الحزبى والتصور لدور الصحفى ، حيث بلغ معامل التوافق (٣٢ر) وهو ما يشير إلى إدراك القائم بالاتصال المنتمى لصعوبة الفصل بين الدور السياسى والدور المهنى ، وأهمية تكامل الدورين.

* عكست استجابات المبحوثين إدراك القائم بالاتصال لأهمية التأثير السياسى للصحافة ، حيث أكد (٦ر٤٤٪) أن تأثيرها كبير مقابل (٧ر٣١٪) قالوا تأثير

محدود و (٢٣ر٧٪) قالوا إنها لا تؤثر .

وتبين وجود فروق دالة إحصائيا بين القائم بالاتصال فى الصحف القومية والقائم بالاتصال فى الصحف الحزبية ، حيث ارتفعت نسبة الذين قالوا أن التأثير السياسى للصحافة كبير إلي (٩ر٥٠٪) فى الصحف الحزبية مقابل (٩ر٤١٪) فى الصحف القومية . وجاءت كا٢ المحسوبة (٤٠ر٦) اكبر من كا٢ الجدولية (٩٩ر٥) عند مستوى معنوية (٠٥ر) ودرجة حرية (٢) ، وثبت وجود علاقة ضعيفة جدا بين هوية الصحيفة والتصور للتأثير السياسى للصحافة ، حيث بلغ معامل التوافق (١٨ر) وهو ما يعكس ادراك القائم بالاتصال فى الصحف الحزبية لأهمية التأثير السياسى للصحافة الحزبية ، رغم تواضع إمكانياتها سواء من حيث التغطية الصحفية أو الانتشار الجماهيرى .

*أظهرت النتائج أن غالبية المبحوثين (٩ر٥٩٪) يرون أن التأثير السياسى للصحافة ينحصر فى نطاق المعرفة السياسية فى حين انخفضت نسبة المؤيدين للتأثير فى الاتجاهات إلى (١ر٢٦٪) والتأثير فى السلوك إلى (٩ر١١٪) وهو ما يتفق إلى حد كبير مع نتائج دراسات ستراوس Strouse وكراوس Kraus ومحمد عشران وخيرت معوض ، التى أثبتت أن دور وسائل الاتصال الجماهيرى يتزايد فى مجال خلق المعرفة والوعى والإدراك ، فى حين تتزايد تأثير الاتصال الشخصى فى مجال السلوك، كما كشفت أن تأثير الصحافة يقف عند حد زيادة الاهتمام السياسى للقارئ رغم أنه أكثر تعليما ووعيا وإدراكا (٤٥).

* اتضحت محدودية اهتمام الصحف القومية والحزبية بوجه عام بمعالجة قضاياالتنمية السياسية ، حيث بلغت نسبة الذين قالوا ان صحفهم تهتم احيانا (٥ر٥٠٪) وتهتم دائما (١ر٣٠٪) ونادرا (٦ر٨٪) ولا تهتم (٨ر١٠٪) .

وتبين وجود فروق ذات دلالة بين القائم بالاتصال فى الصحف القومية والقائم بالاتصال في الصحف الحزبية ، فيما يتعلق بتقييمه لحجم الاهتمام بالتنمية السياسية ،حيث جاءت كا^{2} المحسوبة (٧ر٨٣) أكبر من كا^{2} الجدولية (٦ر٢٥) عند مستوى معنوية (١٠ر٠) ودرجة حرية (٣) وثبت وجود علاقة ضعيفة بين هوية الصحيفة وتقييم حجم الاهتمام بالتنمية السياسية حيث بلغ معامل التوافق (٢٠ر) وهو ما يعنى ارتفاع نسبة الاهتمام لدى الصحف الحزبية، نظرا لطابعها السياسى ، وميلها إلي معالجة القضايا من منظور حزبى.

* أظهرت النتائج أن الدعاية السياسية تمثل الدافع الرئيسي لاهتمام الصحف بمعالجة قضايا التنمية السياسية (٦٨ر٧٪)فى حين انخفضت نسبة الذين اعتبروا أن الدافع هو توسيع نطاق المشاركة السياسية إلى (١٢٪) يليها الالتزام بالسياسة التحريرية (١٠ر٨٪) وأخيرا الرغبة فى الإصلاح السياسى (٦ر٦٪) وهو ما يشير إلى غلبة الطابع الدعائى للمعالجة الصحفية ، الأمر الذى ينعكس بصورة سلبية علي مصداقية المضمون وتأثيره .

وتبين وجود فروق ذات دلالة بين القائم بالاتصال فى الصحف القومية والقائم بالاتصال فى الصحف الحزبية ، فيما يتعلق بإدراك أسباب أهتمام الصحف بقضايا التنمية السياسية ، حيث ارتفعت نسبة دافع الدعاية للسلطة السياسية فى الصحف القومية إلى (٥ر٨٠٪) فى حين بلغت نسبة دافع الدعاية لسياسية الحزب فى الصحف الحزبية (٤ر٤٣٪) يليه توسيع نطاق المشاركة السياسية (٨ر٢٠٪) والسياسة التحريرية (٩ر١٨٪) والرغبة فى الإصلاح السياسى (٩ر١٨٪) . كما جاءت كا^{2} المحسوبة (٥٥ر٦٣) أكبر من كا^{2} الجدولية (٠٨ر١٥) عند مستوى معنوية (٠١ر٠) ودرجة حرية (٥) وثبت وجود علاقة متوسطة بين هوية الصحيفة

وإدراك دوافع الاهتمام بالتنمية السياسية ، حيث بلغ معامل التوافق (٥٣ر٠)

* ويسؤال المبحوثين عن مدى تعارض معالجات صحفهم لمتطلبات التنمية السياسية ، انخفضت نسبة الذين قالوا إن المعالجة لا تتعارض إلى (٣ر٢٥٪) وهو ما يعكس عدم تفهم أغلب الصحف لمفهوم التنمية السياسية وأبعادها ومتطلباتها ، والدور المفترض أن تسهم به فى معالجة قضاياها.

وتبين وجود فروق ذات دلالة بين القائم بالاتصال فى الصحف القومية والقائم بالاتصال فى الصحف الحزبية ، حيث ارتفعت نسبة عدم المواكبة للتنمية السياسية إلى (١ر٨٦٪) بين المبحوثين فى الصحف القومية ، مقابل (١ر٤٩٪) في الصحف الحزبية ، وجاءت كا^{٢} المحسوبة (٢٦ر٣٠) أكبر من كا^{٢} الجدولية (٣٤ر١١) عند مستوى معنوية (١٠ر) ودرجة حرية (٣)وثبت وجود علاقة ضعيفة بين هوية الصحيفة وإدراك مدى المواكبة ، حيث بلغ معامل التوافق (٣٧ر)

خامسا : إدراك القائم بالاتصال لقضية التعدد الحزبى وتقييمه لمعالجات الصحف القومية والحزبية :

* أيد غالبية المبحوثين (٢ر٨٩٪) نظام التعددية الحزبية القائم علي أكثر من حزبين ، باعتباره أكثر ملاءمة لظروف المجتمع المصرى ، مما يعكس الرغبة في توسيع نطاق التعددية لتشمل كافة التيارات، ولتصبح أكثر تعبيرا عن الواقع السياسى .

وبينما أيد (٥ر٧٪) نظام الحزبين ، بلغت نسبة المؤيدين لنظام الحزب الواحد (٢ر٢٪) . ولم تسفر المقارنة بين المبحوثين فى الصحف القومية والمبحوثين فى الصحف الحزبية عن وجود فروق جوهرية .

* أسفر تحليل النتائج عن تأييد (٣ر٩٠٪) من المبحوثين لإطلاق حرية تكوين الأحزاب ، فى حين أيد (٧ر٩٪) وضع ضوابط لتنظيم حرية تكوين الأحزاب، وهو مايشير إلي رفض الغالبية لصيغة التعددية المنقوصة ،والقيود الموجودة فى قانون الأحزاب ، وهيمنة لجنة الأحزاب السياسية التي درجت علي رفض كافة طلبات تأسيس الأحزاب .

وتبين وجود فروق ذات دلالة بين المبحوثين فى الصحف القومية والمبحوثين فى الصحف الحزبية ، حيث جاءت كا^{2} المحسوبة (٥٧ر٣) أكبر من كا^{2} الجدولية (٧١ر٢) عند مستوى معنوية (١٠ر٠) ودرجة حرية (١).

وثبت وجود علاقة ضعيفة جدا بين الانتماء الحزبى والموقف من إطلاق حرية تكوين الأحزاب ، حيث جاءت كا^{2} المسحوبة (٨١ر٥) أكبر من كا^{2} الجدولية (٨٤ر٣) عند مستوى معنوية (٠٥ر) وبلغ معامل التوافق (١٧ر)

* بسؤال المعارضين لإطلاق حرية تكوين الأحزاب عن أسباب معارضتهم، تبين أن (٩ر٣٨٪) يعتقدون أن الأحزاب القائمة تكفى و (٣ر٣٣٪) برروا معارضتهم بدواعى الاستقرار والوحدة الوطنية . وفى حين أكد (٢ر٢٢٪) أن الظروف الراهنة غير مواتية ، أوضح (٦ر٥٪) أن فشل التجربة الحزبية الراهنة لا يشجع على إطلاق حرية تكوين الأحزاب .

* أظهرت النتائج أن (٨ر٨٩٪) من المبحوثين يعتقدون أن النظام الحزبى فى مصر لا يتيح تكافؤ الفرص بين أحزاب المعارضة والحزب الحاكم ، وهو ما يمكن ارجاعه إلى الخبرة السلبية على امتداد عقدين ، نتيجة التداخل بين أجهزة الدولة والحزب الحاكم ، ورئاسة رئيس الدولة للحزب الحاكم ، وانعدام تكافؤ الفرص سواء من خلال الامكانيات أو المقار أو الإعلام القومى .

* كشفت النتائج أن الحزب السياسى يستمد قوته ووزنه من قواعده لا من صحفه حيث أكد (٣ر٤٠٪) من المبحوثين أن هناك تيارات سياسية محرومة من حق تشكيل أحزابها أو إصدار صحفها ، إلا أنها أكثر حضورا وانتشارا من بعض الأحزاب ، وهو ما يعكس عدم صواب اعتماد بعض الأحزاب على صحفها بشكل يصنفها علي أنها أحزاب صحف .

وبينما أرجع (٢ر٢٤٪) قوة التيارات المحجوبة عن الشرعية إلى مقدرتها التنظيمية فسر (٣ر١١٪) ذلك بتعاطف بعض الصحف الحزبية المعارضة معها، فى حين أكد (٤ر٢٠٪) أن الصحف وحدها لا تحقق الانتشار .

وإذا كانت هذه النتائج منطقية فى إطار التجربة الحزبية المصرية ، لإفرازها أحزاب بلا قواعد أو هوية أو تنظيم، فإن ذلك لا يقلل من أهمية دور الصحيفة فى تدعيم مكانة الحزب ، ولكن بشرط أن تتوفر فيه مقومات الحزب السياسى.

* أسفر تحليل النتائج عن تخلف مضامين الصحف القومية والحزبية عن مواكبة التعدد الحزبى ، حيث أكد (٤ر٤١٪) من المبحوثين أن معالجات صحفهم لا تواكب التعدد الحزبى ، مقابل (٤ر٣٤٪) قالوا إنها مواكبة إلى حد ما و (٢ر٢٤٪) ذكروا أنها مواكبة .

وتبين وجود فروق ذات دلالة بين المبحوثين فى الصحف القومية والمبحوثين فى الصحف الحزبية ، حيث ارتفعت نسبة المواكبة إلى (٦ر٥٢٪) لدى الصحف الحزبية مقابل (٦ر١١) لدى الصحف القومية . وجاءت كا^{2} المحسوبة (٤٥ر٣٦) أكبر من كا^{2} الجدولية (٢١ر٩) عند مستوى معنوية (١٠ر) ودرجة حرية (٢) وثبت وجود علاقة متوسطة بين هوية الصحيفة والتقييم للمعالجة الصحفية حيث بلغ معامل التوافق (٤٠ر٠).

* أظهرت النتائج تقدم الصحف الحزبية علي الصحف القومية ، من حيث تقديمها لمضمون أكثر مواكبة للتعدد الحزبى ، وهو ما يتفق مع نتائج دراسة بسيونى حمادة التى أكدت أن الصحف الحزبية أقوى تأثيرا من الصحف الحزبية فيما يتعلق بترتيب أولويات اهتمامات الرأى العام(٤٦) .

وبينما أسفرت الدراسة السابقة عن تقدم صحيفة الشعب فى المرتبة الأولى، تليها الأهالى ثم الوفد ، أوضحت هذه الدراسة تقدم الأهالى (١ر٢٣٪) وفق ترتيب المبحوثين فى الصحف القومية والحزبية للصحف الأكثر مواكبة للتعدد الحزبى . وجاءت الوفد فى المرتبة الثانية (٢١٪) تليها الشعب (٨ر١٨٪) ثم الأهرام (١ر١٥) وأخبار اليوم (٢ر١٠٪) وأخيرا روزاليوسف (١ر٨٪) وهو ما يشير إلى مقدرة الصحف الحزبية علي تفهم دورها فى إطار التعدد الحزبى .

وتبين وجود فروق دالة إحصائيا بين المبحوثين فى الصحف القومية والمبحوثين في الصحف الحزبية فيما يتعلق بتقييم الصحف ، حيث جاءت كا٢ المحسوبة (٥٢ر٢٣) أكبر من كا^{2} الجدولية (٨١ر١٦) عند مستوى معنوية (٠١ر) وثبت وجود علاقة ضعيفة بين هوية الصحيفة والتقييم لأكثر الصحف مواكبة للتعدد الحزبى حيث بلغ معامل التوافق (٢٠ر٠).

سادسا: إدراك القائم بالاتصال لقضية المشاركة السياسية وتقييمه لمعالجات الصحف القومية والحزبية :

* علي الرغم من ارتفاع نسبة المبحوثين الذين لديهم بطاقات انتخابية إلى (٧ر٧٣٪) انخفضت نسبة المشاركين فى انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٩٥ إلي (٧ر٥٧٪) أى أن نسبة العزوف عن المشاركة بلغت (٣ر٤٢٪) وهى نسبة مرتفعة بالمقارنة بنتائج دراسة عفاف عبد المعتمد التى كشفت أن نسبة العزوف عن المشاركة

فى الانتخابات لدى الصحفيين (٤ر١٢٪) وأنها أقل من نسبة اساتذة الجامعة (٥ر٢٦٪) وأعلي من نسبة المحامين (٢ر٠٦٪) . وهو ما يعكس ارتفاع نسبة العزوف السياسى لدى المثقفين ، الأمر الذى يرجع إلى نظرة الشك والريبة لنتائج الانتخابات التى لم تختلف كثيرا فى مضمونها وأرقامها على مدى ستة انتخابات تشريعية أجريت خلال الفترة (٧٦-١٩٩٥) ومن ثم لا يعكس العزوف سلبية المثقفين بقدر ما يعكس الاحتجاج والرفض للمشاركة فى عملية معروف نتائجها سلفًا.

وتبين وجود فروق ذات دلالة بين المبحوثين فى الصحف القومية والمبحوثين فى الصحف الحزبية ، حيث ارتفعت نسبة المشاركين فى الصحف الحزبية إلى (٨ر٨٧٪) مقابل (١ر٤٠٪) فى الصحف القومية . وجاءت كا^{2} المسحوبة (١١ر٢٨) أكبر من كا^{2} الجدولية (٦٣ر٦) عند مستوى معنوية (٠١ر) ودرجة حرية (١) وثبت وجود علاقة متوسطة بين هوية الصحيفة والمشاركة بالتصويت ، حيث بلغ معامل التوافق (٤١ر٠).

واتضح وجود علاقة متوسطة بين الانتماء الحزبى والمشاركة بالتصويت ، حيث ارتفعت نسبة المشاركين المنتمين لأحزاب إلى (٥ر٩٠٪) مقابل (٢ر٤٣٪) لدى غير المنتمين . وجاءت كا^{2} المحسوبة (٧٥ر٢٥) أكبر من كا^{2} الجدولية (٦٣ر٦) عند مستوى معنوية (٠١ر) ودرجة حرية (١) وبلغ معامل التوافق (٤٠ر٠) وهو ما يمكن تفسيره بالالتزام الحزبى الذى يعد واقعا قويا للمشاركة.

* بسؤال المبحوثين غير المشاركين بالتصويت عن أسباب عزوفهم ، أكد (٦ر٧٧٪) اقتناعهم بعدم جدوى المشاركة ، مما يعكس الشك السياسى فى نزاهة العملية الانتخابية كآلية لتداول السلطة بين الأحزاب .

وفى تفسيرهم للأسباب العامة لعزوف الناخبين ، جاء الشك في نزاهة الانتخابات

فى المقدمة (١ر٤٤٪) يليه ارتفاع نسبة الأمية (٣ر٢٦٪) ثم السلبية (٨ر١٨٪) وأخيرا عدم الاقتناع بالمرشحين (٥ر٧٪).

وتبين أن الفروق ذات دلالة بين المبحوثين فى الصحف القومية والمبحوثين فى الصحف الحزبية ، حيث ارتفعت نسبة الشك فى نزاهة الانتخابات لدى عينة الصحف الحزبية إلى (٧ر٥٩٪) مقابل (٢ر٣٧٪) فى الصحف القومية . وجاءت كا٢ المحسوبة (٨ر٨٤) أكبر من كا٢ الجدولية (٧ر٧٧) عند مستوى معنوية (١٠ر) ودرجة حرية (٤) وثبت وجود علاقة ضعيفة بين هوية الصحيفة والشك فى نزاهة الانتخابات ، حيث بلغ معامل التوافق (٢١ر٠).

* أسفرت النتائج عن تأييد (٣ر٤٠٪) من المبحوثين لمقدرة الصحافة علي التأثير فى السلوك التصويتى للناخبين ، مما يشير إلى محدودية هذا الدور فى تعبئة الناخبين ، وتوجيههم ، وتحديد تفضيلاتهم الانتخابية .

وكشفت المقارنة بين المبحوثين فى الصحف القومية والمبحوثين فى الصحف الحزبية عن وجود فروق ذات دلالة ، حيث ارتفعت نسبة المؤيدين لفاعلية دور الصحافة في التأثير علي الناخبين فى الصحف القومية إلى (٧ر٤٥٪) مقابل (١ر٢٨٪) في الصحف الحزبية ، وجاءت كا٢ المحسوبة (٧٤ر٢٣) أكبر من كا٢ الجدولية (٢١ر٩) عند مستوي معنوية (١٠ر٠) ودرجة حرية (٢) كما تبين وجود علاقة ذات دلالة بين هوية الصحيفة وإدراك فاعلية التأثير علي الناخبين ، إلا أن هذه العلاقة جاءت ضعيفة إلى حد ما ، حيث بلغ معامل التوافق (٣٤ر٠) وهو ما يعنى ارتباط درجة التأثير بمكانة الجريدة وانتشارها ، حيث لا تتجاوز نسبة الصحف الحزبية (١٠٪) فى السوق الصحفية ، سواء من حيث عددها أو دوريتها أو توزيعها أو كوادرها الفنية.

* أظهرت النتائج إخفاق الصحف بوجه عام فى توسيع نطاق المشاركة السياسية، حيث أكد (٨ر٦٠٪) من المبحوثين أن صحفهم فشلت في توسيع نطاق المشاركة ، ولعل مرجع ذلك هو عدم نضج واكتمال تجربة التعددية الحزبية والصحفية بعد مضى عقدين كاملين .

وفى تفسيرهم لأسباب إخفاق الصحافة المصرية فى المساهمة فى توسيع نطاق المشاركة السياسية ، أرجع (٣ر٢٨٪) من المبحوثين هذا الاخفاق إلى ضعف الأحزاب القائمة ، وبرره (٢٣٪) بعدم تمثيل الأحزاب لكافة القوى والتيارات السياسية ، فى حين أوضح (٢ر٢١٪) أن السبب هو عدم مواكبة الصحف لمتطلبات التعددية الحزبية ، وأشار (٧ر١٧٪) إلى سلبية المواطنين و (٨٪) إلى الخوف من مخاطر العمل الحزبى ، مما يشير إلي تركيز الغالبية (٨ر٧٢٪) على السلبيات المتعلقة بالتعددية الحزبية ، وتراجع السلبيات المتعلقة بوضعية الصحافة وفعالية دورها ، وبمعنى آخر فإن الاعتقاد السائد لدى المبحوثين أن الصحافة تتحمل قدرا ضئيلا من مسئولية الاخفاق فى توسيع نطاق المشاركة السياسية .

وتبين وجود فروق ذات دلالة بين المبحوثين فى الصحف القومية والمبحوثين فى الصحف الحزبية ، حيث ارتفعت نسبة المبررات السياسية لاخفاق الصحف فى توسيع نطاق المشاركة السياسية فى الصحف الحزبية إلى (٥ر٩٣) مقابل (٢ر٧٣٪) فى الصحف القومية ، وجاءت كا^{2} المحسوبة (٩٩ر١٣) أكبر من كا^{2} الجدولية (٠٧ر١١) عند مستوى معنوية (٠٥ر) ودرجة حرية (٥) وثبت وجود علاقة ضعيفة بين هوية الصحيفة وتبرير الاخفاق فى توسيع نطاق المشاركة ، حيث بلغ معامل التوافق (٣٣٪) وهو ما يعنى التعويل كثيرا على مسئولية النظام الحزبى لدى المبحوثين فى الصحف الحزبية.

* تقدمت الصحف الحزبية علي الصحف القومية من حيث توفيقها فى معالجة قضية المشاركة السياسية ، حيث جاءت الشعب فى المرتبة الأولى (١٩ر٤٪) تليها الوفد (١٨ر٣٪) ثم الأهالي والأهرام (١٦ر٧٪) لكل منهما ، وروزاليوسف (١٢ر٤٪) وأخيرا الجمهورية (٨ر٩٪) . ولعل تقدم الأهرام فى المرتبة الثالثة يرجع إلي اعتمادها على سياسة تحريرية محافظة ومعتدلة ، وحرصها على إفساح صفحاتها لكتاب يمثلون مختلف التيارات السياسية ، حيث يبرز فهمى هويدى ومصطفى محمود كممثلين للتيار الإسلامى ، ومحمد سيد أحمد ولطفى الخولى كممثلين للتيار الماركسى ، وصلاح الدين حافظ وسعد الدين وهبة كممثلين للتيار القومى ،وسلامة أحمد سلامة كممثل للتيار الليبرالى.

وتبين وجود فروق ذات دلالة بين المبحوثين فى الصحف القومية والمبحوثين فى الصحف الحزبية ، حيث تقدمت الوفد والأهرام لدى عينة الصحف القومية ، فى حين تقدمت الشعب والأهالى لدى عينة الصحف الحزبية . وجاءت كا^{2} المحسوبة (٦٥ر٦٥) أكبر من كا^{2} الجدولية (١٦ر٨١) عند مستوى معنوية (١٠ر) ودرجة حرية (٦) وثبت وجود علاقة ضعيفة بين هوية الصحيفة وترتيب الصحف من حيث توفيقعها فى معالجة المشاركة السياسية ، حيث بلغ معامل التوافق (٣٢ر).

سابعا : إدراك القائم بالاتصال لقضية الشرعية السياسية وتقييمه لمعالجات الصحف القومية والحزبية :

*أيدت غالبية المبحوثين (٧٣ر٧٪) عدم مصداقية الصحف القومية فى إشادتها بنزاهة الانتخابات ، مما يشير إلي الدور السلبى الذى تسهم به تلك الصحف فى تعميق الشك السياسى لدى الناخبين ، من خلالها حديثها المتكرر عن نزاهة الانتخابات ، تدلنا علي ذلك نتائج دراسة " الدور التنموى للصحافة المصرية فى إطار

التعددية الحزبية " التى كشفت ارتفاع نسبة الإشادة بنزهة الانتخابات فى مضامين الصحف القومية إلي (٩٦٪) فى حين ارتفعت نسبة الشك فى مضامين الصحف الحزبية المعارضة إلى (٤ر٨٢٪) تراوحت بين (٨٠٪) فى الوفد و (١ر٩٦٪) فى الأهالي و (٢ر٩٧٪) فى الشعب(٤٨) .

وتبين وجود فروق دالة إحصائيا بين المبحوثين فى الصحف القومية والمبحوثين فى الصحف الحزبية ، حيث ارتفعت نسبة الشك فى مصداقية الصحف القومية إلي (٥ر٨٩٪) لدى عينة الصحف الحزبية مقابل (٧ر٦٦٪) لدى عينة الصحف القومية . وجاءت كا^{2} المسحوبة (٨٤ر١١) أكبر من كا^{2} الجدولية (٢١و٩) عند مستوى معنوية (٠١ر) ودرجة حرية (٢) وثبت وجود علاقة ضعيفة بين هوية الصحيفة وتقييم المصداقية ، حيث بلغ معامل التوافق (٢٤ر) .

* أظهرت النتائج تأييد ما يقرب من نصف المبحوثين (٥ر٤٩٪) انخفضت إلي (٦ر٤٢٪) لدى عينة الصحف القومية . وكانت الفروق بين المجموعتين ذات دلالة ، حيث جاءت كا^{2} المسحوبة (٨١ر١٥) أكبر من كا^{2} الجدولية (٢١ر٩) عند مستوى معنوية (٠١ر) ودرجة حرية (٢) إلا أن العلاقة بين هوية الصحيفة وتقييم المصداقية جاءت ضعيفة ، حيث بلغ معامل التوافق (٢٨ر٠).

ورغم التفاوت الواضح بين درجة المصداقية بين الصحف الحزبية والصحف القومية ، إلا أن المبالغة تنتقص من مصداقية الطرفين ، بالقدر الذى يخفق فيه كل طرف فى تقديم أدلة على صدق ما ينشره .

* وافق (٣ر٣٢٪) من المبحوثين علي وجود علاقة بين عزوف الناخبين عن التصويت وتشكيك الصحف فى نزاهة الانتخابات ، مما يشير إلى ضعف هذه العلاقة ، وارتباط العزوف السياسى بمتغيرات سياسية وثقافية واجتماعية وسيكولوجية ، تتشابك فى إطار الخبرة السلبية للتجارب الانتخابية سواء قبل التحول إلى التعددية الحزبية أو بعدها .

وتبين وجود فروق ذات دلالة بين المبحوثين فى الصحف القومية والمبحوثين

فى الصحف الحزبية ، حيث رفض (٦ر٣٨٪) من عينة الصحف الحزبية وجود علاقة بين العزوف وتشكيك الصحف فى نزاهة الانتخابات ، مقابل (٧ر٢١٪) لدى عينة الصحف القومية . وجاءت كا٢ المحسوبة (٥١ر٧) أكبر من كا٢ الجدولية (٩٩ر٥) عند مستوى معنوية (٠٥ر) ودرجة حرية (٢) وثبت وجود علاقة ضعيفة بين هوية الصحفيين وإدراك العلاقة بين العزوف والتشكيك في نزاهة الانتخابات حيث بلغ معامل التوافق (٢٠ر)

* أظهرت النتائج أن (٧ر٩٥٪) من المبحوثين يعتقدون أن النظام الحزبى فى مصر لا يتيح تداول السلطة بين الأحزاب ، مما يعكس اختلال التوازن السياسى، وعدم انتقال التجربة الحزبية من مرحلة تعدد الأحزاب إلى مرحلة الحكم متعدد الأحزاب.

* أكدت غالبية المبحوثين (٧ر٦٧٪) أنه لا يوجد فى الوقت الراهن الحزب المؤهل للوصول إلي الحكم ، وهو ما يعكس إدراك القائم بالاتصال لضعف الأحزاب القائمة ، وعدم مقدرتها علي منافسة الحزب الحاكم بوضعيته الراهنة ، حيث يستمد قوته من اعتبارات أخرى ، لا تتصل بوزنه السياسى أو شعبيته أو برنامجه.

وكشفت المقارنة بين المبحوثين فى الصحف القومية والمبحوثين فى الصحف الحزبية وجود فروق ذات دلالة ، حيث جاءت كا٢ المسحوبة (٠٣ر١٣) أكبر من كا٢ الجدولية (٦٣ر٦) عند مستوى معنوية (٠١ر) ودرجة حرية (١) وبلغ معامل التوافق (٢٦ر٠) مما يعنى أن هناك علاقة ضعيفة بين هوية الصحيفة وإدراك وجود الحزب المؤهل للحكم .

كما تبين وجود علاقة متوسطة بين الانتماء الحزبى وإدراك وجود الحزب المؤهل للحكم ، حيث جاءت كا٢ المحسوبة (٣٣ر٧١) أكبر من كا٢ الجدولية (٦٣ر٦) عند مستوى معنوية (٠١ر) ودرجة حرية (١) وبلغ معامل التوافق (٥٣ر٠٪) وهو ما يعنى اختلاف الصورة الذهنية لأحزاب المعارضة بين المجموعتين ، حيث تبدو الصورة إيجابية لدى المنتمين ، ومن ثم تتزايد ثقتهم فى مقدره المعارضة على تقديم بديل للحكم ، إذا ما توفرت فرص متكافئة للتنافس السياسى .

* بسؤال المبحوثين عن الحزب أو التيار المؤهل للحكم فى مصر، اتضح أن جماعة الإخوان المسلمين تأتى فى المقدمة (٧ر٥١٪) علي الرغم من أنها جماعة محظورة قانونا وفق المفهوم الرسمى ، وهو ما يمكن تفسيره بالمقدرة التنظيمية لهذه الجماعة ، والنتائج التى أحرزها مرشحوها خلال انتخابات مجلس الشعب عامى ١٩٨٤، ١٩٨٧، واستئثارها بغالبية مقاعد مجالس النقابات المهنية ، ونوادى هيئات التدريس ، والاتحادات الطلابية لعدة سنوات.

وجاء حزب الوفد في المرتبة الثانية (٧ر١٦٪) يليه حزب العمل (٣ر١٣٪) ثم حزب التجمع (٧ر٦٪) وجبهة حزبية (٦ر٦٪) وأخيرا التحالف الإسلامى الذى كان يضم الإخوان والعمل والأحرار (٥٪).

وتقترب هذه النتائج إلى حد ما مع نتائج دراسة إكرام بدر الدين وعبد الغفار رشاد ، حيث جاءت جماعة الإخوان فى المقدمة (٥ر٦١٪) يليها الوفد (١ر٥٧٪) ثم العسكريين (٦ر٣٩٪) وأيد (١٦٪) إمكانية وصول حزب معارض للحكم فى حين استبعد ذلك ٤١٪.(٤٩)

وتبين وجود فروق ذات دلالة بين المبحوثين فى الصحف القومية والمبحوثين فى الصحف الحزبية ، حيث ارتفعت نسبة الذين توقعوا وصول جماعة الإخوان للحكم إلي (٧ر٦٧٪) لدى عينة الصحف القومية ، بينما انخفضت لدى عينة الصحف الحزبية إلى (٥ر٣٤٪) يليها الوفد (٦ر٢٧٪) ثم العمل (٧ر٢٠٪).

وجاءت كا^{2} المحسوبة (٤٥ر١٣) أكبر من كا^{2} الجدولية (٠٧ر١١) عند مستوى معنوية (٠٥ر) ودرجة حرية (٥)وبلغ معامل التوافق (٤٣ر)مما يعنى وجود علاقة متوسطة بين هوية الصحيفة والتوقع لبدائل الحكم.

*أظهرت النتائج أن (١ر٥٩٪) من المبحوثين يعتقدون أن صحفهم تسعى إلى تكريس الوضع القائم، وهو ما يشير إلي أن التوجه العام للصحافة المصرية هو الحفاظ علي الأوضاع الراهنة ، ومن ثم تكريس علاقة الخضوع والإذعان، وتقليص مساحة الحوار والاختلاف.وبينما بلغت نسبة الصحف التى تركز معالجاتها على إشاعة

الخوف من أى بديل للحزب الحاكم (٣ر١٨٪) جاءت نسبة الصحف التى تدعو إلي التغيير (٢ر١٧٪)والصحف التى لا تقتنع بشرعية المؤسسات القائمة (٤ر٥٪).

وتبين وجود فروق ذات دلالة بين المبحوثين في الصحف القومية والمبحوثين في الصحف الحزبية ، فيما يتعلق بتقييمهم لمعالجات صحفهم لقضية الشرعية السياسية ، حيث ارتفعت نسبة تكريس الوضع القائم لدى عينة الصحف القومية إلي (٦ر٧٣٪) فى حين ارتفعت نسبة الدعوة إلي التغيير لدى عينة الصحف الحزبية إلي (١و٥٦٪) وجاءت كا^{2} المحسوبة (٤٠ر١٢٥) أكبر من كا^{2} الجدولية (٣٤ر١١) عند مستوى معنوية (١٠ر) ودرجة حرية (٣) وثبت وجود علاقة قوية بين هوية الصحيفة والتقييم لمعالجة الشرعية السياسية ، حيث بلغ معامل التوافق (٦٢ر).

* تصدرت الصحف الحزبية القائمة من حيث توفيقها فى معالجة قضية الشرعية السياسية وفق تقييم القائم بالاتصال ، حيث جاءت الوفد فى المرتبة الأولى (٦ر١٨٪) تليها الأهالى (٦ر١٧٪) ثم الشعب (١ر١٧٪) والأهرام (٩ر١٥٪) وأخبار اليوم (٨ر١٣٪) وروزاليوسف (٣ر٩٪) وهو ما يمكن تفسيره بطبيعة التنافس الحزبى ، واهتمام الصحف الحزبية المعارضة بكشف أبعاد أزمة الشرعية السياسية ، وتأكيد الحق في تداول السلطة بوسائل سليمة مشروعة ، فى الوقت الذى لا تزال فيه بعض الصحف القومية تصور هذا الحق علي أنه اتهام بالسعى لقلب نظام الحكم .

وتبين وجود فروق ذات دلالة بين المبحوثين في الصحف القومية والمبحوثين في الصحف الحزبية ، فيما يتعلق بتقييم المعالجة الصحفية للشرعية السياسية ، حيث تقدمت أخبار اليوم والأهرام لدى عينة الصحف القومية ، بينما تقدمت الوفد والأهالى لدى عينة الصحف الحزبية . وجاءت كا^{2} المحسوبة (٨٣ر٥٧) أكبر من كا^{2} الجدولية (٨١ر١٦) عند مستوى معنوية (١٠ر) ودرجة حرية (٦) وجاءت العلاقة ضعيفة بين هوية الصحيفة وتقييم معالجة الشرعية السياسية ، حيث بلغ معامل التوافق (٣١ر٠).

ثامنا : إدراك القائم بالاتصال لقضية العنف السياسى وتقييمه لمعالجات الصحف القومية والحزبية :

* أيدت غالبية المبحوثين (٣ر٧٥٪) مشروعية الاضراب والتظاهر والاحتجاج السلمى ، مما يعكس الرفض للقيود المفروضة علي حق الاحتجاج السلمى ، والممارسات الأمنية التى تتعامل مع مستخدمى هذا الحق علي أنهم مثيرو شغب وفتنة.

وبينما لم تظهر فروق ذات دلالة بين المبحوثين في الصحف القومية والمبحوثين في الصحف الحزبية ، تبين أن هناك علاقة ذات دلالة بين الانتماء الحزبى والموقف من مشروعية الاحتجاج السلمى ، إلا أن هذه العلاقة ضعيفة جدا ، حيث بلغ معامل التوافق (١٦ر) وجاءت كا^{2} المحسوبة (٨١ر٤) أكبر من كا^{2} الجدولية (٨٤ر٣) عند مستوى معنوية (٠٥ر) ودرجة حرية (١)

* وبسؤال المعارضين لمشروعية الاحتجاج السلمى عن أسباب معارضتهم ، جاء التخوف من إشاعة الفوضى فى المقدمة (١ر٩٪) يليه التخوف من تعطيل العمل والانتاج (٦ر٣٢٪) ثم عدم وجود ظروف مواتية لاستخدام هذا الحق (٤ر١٧٪) والتخوف من تهديد الوحدة الوطنية (٩ر١٠٪) ولم تسفر المقارنة بين المبحوثين في الصحف القومية والمبحوثين فى الصحف الحزبية عن وجود فروق ذات دلالة .

* أظهرت النتائج أن البطالة تأتى فى مقدمة أسباب العنف السياسى، حيث بلغت نسبتها (٢ر٣٨٪) مما يشير إلي غلبة التفسير الاقتصادى والاجتماعى لهذه الظاهرة التي تنتشر بوجه ملحوظ فى محافظات الصعيد والمناطق العشوائية بالمدن .

وجاء الفراغ السياسي في المرتبة الثانية (٥ر٢١٪) يليه عدم تداول السلطة بين الأحزاب (٢ر١٧٪) ثم العنف الرسمى (٦ر١٥٪) وأخيرا التآمر الخارجى

(٩ر٥٪) وهو ما يعكس تضاؤل التأييد للتفسير الأمنى الذي يربط العنف السياسى بالتآمر الخارجى ، إلا أن هذا المتغير غير مستبعد فى ظل الصراعات الإقليمية ، وامتداد ظاهرة العنف لدول غربية وشرقية ، والحملات الإعلامية الغربية التي تصور الإسلام كعدو بديل حل محل الشيوعية .

وبينما لم تظهر فروق دالة إحصائيا بين المبحوثين فى الصحف القومية والمبحوثين فى الصحف الحزبية ، تبين وجود فروق ذات دلالة بين المنتمين لأحزاب وغير المنتمين ، حيث ركز المنتمون علي عدم تداول السلطة (٣ر٣٣٪) والعنف الرسمى (٦ر٢٨٪) فى حين ركز غير المنتمين على البطالة (١ر٤٣٪) والفراغ السياسى (٢٥٪) وجاءت كا^{2} المحسوبة (٧١ر٢٢) أكبر من كا^{2} الجدولية (٢٧ر١٣) عند مستوى معنوية (٠١ر) ودرجة حرية (٤)وبلغ معامل التوافق (٣٣ر) مما يعنى وجود علاقة ضعيفة بين الانتماء الحزبى وإدراك أسباب العنف السياسى.

كما ظهرت فروق ذات دلالة بين قدامى الصحفيين وشباب الصحفيين ، حيث ركز القدامى على البطالة (٦ر٥٥٪) والفراغ السياسى (٧ر١٦٪) بينما ركز الشباب علي البطالة وبنسبة أقل (٥ر٣٠٪) والعنف الرسمى (٤ر٢٥٪) وعدم تداول السلطة (٧ر٢٣٪) . وجاءت كا^{2} المحسوبة (٢٩ر٢٣) أكبر من كا^{2} الجدولية (٠٨ر١٥) عند مستوى معنوية (٠١ر) ودرجة حرية (٥) وبلغ معامل التوافق (٣٣ر) مما يعني وجود علاقة ضعيفة بين السن وإدراك أسباب العنف السياسى ، حيث يتقدم البعدان الاقتصادى والاجتماعى للعنف السياسى لدى قدامى الصحفيين ، بينما يتقدم البعدان الأمنى والسياسى لدى شباب الصحفيين ، وهو ما يمكن تفسيره باختلاف الخبرة السياسية ، وميل جيل الشباب إلى اتخاذ مواقف أكثر راديكالية من جيل القدامى .

* علي خلاف النتيجة السابقة ، التى أظهرت التركيز علي البعدين الاقتصادى

والاجتماعى للعنف السياسى ، وفق التصور الشخصى للقائم بالاتصال ،جاء البعد الدينى فى المقدمة ، حيث ذكر (٧ر٣٠) من المبحوثين أن معالجات صحفهم تركز علي البعد الدينى للعنف ،مما يعكس التوجه العام للربط بين العنف والتطرف الدينى ، وهو ما يمكن تفسيره بتصاعد عنف الجماعات الدينية خلال الثمانينيات والتسعينيات .

وجاء البعدان الاقتصادى والاجتماعى فى المرتبة الثانية (٩ر١٩٪) يليه البعد الدولى (٨ر١٨٪) ثم البعد السياسى (١ر١٦٪) وأخيرا البعد الأمنى (٥ر١٤٪) . وتبين وجود فروق ذات دلالة بين المبحوثين فى الصحف القومية والمبحوثين فى الصحف الحزبية ، فيما يتعلق بتقييمهم لمعالجات صحفهم للعنف السياسى ، حيث تقدم البعد الدينى لدى عينة الصحف القومية (٢ر٣٧٪) فى حين تقدم البعد السياسى لدى عينة الصحف الحزبية (١ر٤٢٪)وجاءت كا^{2} المحسوبة (٧٢ر٨٤) أكبر من كا^{2} الجدولية (٢٧ر١٣) عند مستوى معنوية (١٠ر) ودرجة حرية (٤) وثبت وجود علاقة متوسطة بين هوية الصحيفة والتقييم لمعالجة العنف ، حيث بلغ معامل التوافق (٥٦٪).

وتعكس هذه الفروق تبنى الصحف الحزبية للتفسير السياسى للعنف، بهدف استثمار أحداث العنف في الضغط من أجل اصلاح سياسى شامل ، يتضمن تعديل الدستور ، وإلغاءالقيود المفروضة على حرية العمل السياسى والاتصال بالجماهير .

* وبسؤال المبحوثين عن تصورهم للدور الذى يفترض أن تسهم به صحفهم في معالجة العنف السياسى . أيدت الغالبية (٢ر٦٠٪) دعم المواجهة الشاملة للأزمة ، مما يعكس الرفض لأية معالجات جزئية تركز علي بعد دون الآخر ، والتطلع إلى تكامل الإصلاح السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى .

وجاءت الدعوة إلى الإصلاح السياسى فى المرتبة الثانية (١٥ر٦٪) يليها كشف قضايا الفساد (١٣ر٤٪) ثم محاربة التطرف (٨ر٦٪) وأخيرا دعم المواجهة الأمنية (٢ر٢٪).

وتبين وجود فروق دالة إحصائيا بين المبحوثين في الصحف القومية والمبحوثين فى الصحف الحزبية، حيث جاءت كا^2 المسحوبة (٩ر٠٢) أكبر من كا^2 الجدولية (٧ر٧٧) عند مستوى معنوية (١ر٠) ودرجة حرية (٤) وبلغ معامل التوافق (٢١ر) مما يعنى أن هناك علاقة ضعيفة بين هوية الصحيفة والتصور لدور الصحافة فى معالجة العنف السياسى .

وثبت وجود علاقة متوسطة بين الانتماء الحزبى والتصور لدور الصحافة فى معالجة العنف ، حيث ركز المنتمون لأحزاب علي الدعوة إلى الإصلاح السياسى (٤٠ر٥٪) بيما ركز غير المنتمين علي دعم المعالجة الشاملة للظاهرة (٧٥٪) . وجاءت كا^2 المسحوبة (٧٦ر٠٣) أكبر من كا^2 الجدولية (١٣ر٢٧) عند مستوى معنوية (١ر٠) ودرجة حرية (٤) وبلغ معامل التوافق (٥٤ر).

ولم تسفر المقارنة بين قدامى الصحفيين وشباب الصحفيين عن وجود فروق ذات دلالة فيما يتعلق بالتصور لدور الصحافة في معالجة العنف السياسى وهو مايتناقص مع النتيجة السابقة التي أوضحت وجود فروق ذات دلالة بينهما فيما يتعلق برؤيتهم لأسباب العنف السياسى .

*أظهرت النتائج عدم التوافق بين المبحوثين وصحفهم فيما يتعلق بالدور المفترض فى معالجة العنف السياسى ، حيث أكد (٥٢ر٧٪) أن الدور الفعلى لصحفهم يتناقض مع تصورهم للدور المفترض ، مما يعكس علاقة التنافر وعدم الرضا

وبينما ارتفعت نسبة عدم التوافق بين الدور المفترض والدور الفعلى فى الصحف القومية إلى (٣ر٦٤٪) انخفضت هذه النسبة إلى (٣ر٢٦٪) فى الصحف الحزبية ، مما يعكس التوجه السلبى للقائم بالاتصال فى الصحف القومية إزاد موقفها من العنف السياسى ، وهو ما يمكن تفسيره يتبنى تلك الصحف للرؤية الرسمية للعنف ، سواء من حيث دوافعه وأهدافه ، أو من حيث أساليب المعالجة.

وبحساب كا^{2} تبين أن هناك فروق ذات دلالة بين المبحوثين فى الصحف القومية والمبحوثين فى الصحف الحزبية ، حيث جاءت كا^{2} المحسوبة (٢٤ر٢٤) أكبر من كا^{2} الجدولية (٢١ر٩) عند مستوى معنوية (١٠ر) ودرجة حرية (٢) وبلغ معامل التوافق (٣٤ر) مما يعنى وجود علاقة ضعيفة بين هوية الصحيفة والتوافق بين القائم بالاتصال وصحيفته .

جاءت الأهرام فى المرتبة الأولى ، باعتبارها أكثر الصحف توفيقا فى معالجة العنف السياسى ، حيث بلغت نسبتها (٦ر٢٢٪) وهو ما يمكن تفسيره بالطابع المحافظ للجريدة ، وميلها إلي اتخاذ مواقف أكثر اعتدالا من بقية الصحف القومية ، علاوة علي اهتمامها بمعالجة العنف السياسى من منظور علمى من خلال مساهمات مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية .

وجاءت الوفد في المرتبة الثانية (٨ر١٨٪) تليها الأهالى (٧ر١٧٪) ثم الشعب (١ر١٥٪) والمصور (٢ر١٠٪) وأخيرا روزاليوسف (١ر٨٪).

وبينما جاءت الأهرام فى المرتبة الأولى فى عينة الصحف القومية (٣ر٢٣٪) جاءت (الشعب) فى المرتبة الأولي فى عينة الصحف الحزبية (٨ر٢٢٪) مما يثير التساؤل حول الاتهام الرسمى الذى تروجه أجهزة الأمن بشأن مساندة حزب العمل وجريدته للجماعات الدينية ، وتبرير صحيفة الشعب لأحداث العنف السياسى ، علاوة

علي تناقض التفضيلات ، حيث يفضل مبحوثو الصحف القومية (الأهرام) الجريدة شبه الرسمية ذات الطابع المحافظ والمعتدل ، بينما يفضل مبحوثو الصحف الحزبية (الشعب) الجريدة المعارضة ذات التوجه الإسلامى والراديكالى .

وبحساب قيمة كا٢ تبين وجود فروق ذات دلالة بين المبحوثين فى الصحف القومية والمبحوثين فى الصحف الحزبية ، حيث جاءت كا٢ المحسوبة (٣٩ر٧٣) أكبر من كا٢ الجدولية (١٦ر٨١) عند مستوى معنوية (٠١ر) ودرجة حرية (٦) وبلغ معامل التوافق (٢٦ر) مما يعنى وجود علاقة ضعيفة بين هوية الصحيفة والتقييم لأكثر الصحف توفيقا فى معالجة العنف السياسى .

تاسعا : تقييم القائم بالاتصال لدور الصحافة فى التنمية السياسية :

* أظهرت النتائج إدراك غالبية المبحوثين (١ر٥٩٪) لاخفاق الصحافة المصرية في مواكبة متطلبات التنمية السياسية . ولم تظهر فروق ذات دلالة بين القائم بالاتصال فى الصحف القومية والقائم بالاتصال فى الصحف الحزبية ، مما يشير إلي وجود عدم تفهم من جانب الصحف لمفهوم التنمية السياسية وأبعادها ومقتضياتها .

* وبسؤال المبحوثين عن أسباب عدم مواكبة الصحافة المصرية لمتطلبات التنمية السياسية ، تبين أن السبب الرئيسى هو تجاهل الرأى الآخر (٥ر٤٤٪) يليه انشغال الصحف بمعارك الماضى (٢٠٪) ثم عدم ظهور صحف جادة (٢ر١٨٪) وانصراف الصحف لمعالجة قضايا ثانوية (٣ر١٧٪).

واتضح وجود فروق ذات دلالة بين القائم بالاتصال في الصحف القومية والقائم بالاتصال فى الصحف الحزبية ، حيث جاءت كا٢ المحسوبة (١٩ر٥٩) أكبر من كا٢ الجدولية (١٣ر٢٧) عند مستوى معنوية (٠١ر٠) ودرجة حرية (٤) وثبت وجود علاقة ضعيفة بين هوية الصحيفة وإدراك أسباب عدم المواكبة ، حيث بلغت قيمة

معامل التوافق (٣٩ر).

* أوضحت النتائج أن تبعية الصحف القومية للدولة ، تأتى فى مقدمة معوقات الدور التنموى للصحافة المصرية (٩ر٤٠٪) مما يعكس عدم الرضا عن الصيغة الراهنة للعلاقة بين الصحف القومية والدولة ، لانتقاصها من استقلالية تلك الصحف ، وعدم مواكبتها لمقتضيات التعددية الحزبية والصحفية.

وجاء فى المرتبي الثانية عدم جدوى وجدية التجربة الحزبية (٢١٪) يليها انخفاض مصداقية الصحف (٤ر١٢٪) ثم تدخل الأحزاب فى شئون صحفها (٧ر٩٪) وعدم وضوح السياسات التحريرية (٧٪) وقصور المعالجة الصحفية (٩ر٥٪).

* جاءت الوفد في المقدمة باعتبارها أكثر الصحف توفيقا في معالجة قضايا التنمية السياسية ، حيث بلغت نسبتها (٢ر٢٢٪) تليها الشعب (٦ر٢٠٪) ثم الأهالى (٧ر١٧٪) وروزاليوسف (٦ر١٣٪) والأهرام (٣ر١٢٪) مما يشير إلي تقدم الصحف الحزبية المعارضة وتراجع الصحف القومية وهو ما يمكن تفسيره باتساع نطاق الحرية لدى الصحف المعارضة ، الأمر الذى ينعكس بشكل ايجابى علي معالجاتها لقضايا التنمية السياسية ، فى إطار ما تواجهه من اختلالات وتناقضات تفرضها طبيعة التجربة الحزبية الراهنة .

وتبين وجود فروق ذات دلالة بين القائم بالاتصال فى الصحف القومية والقائم بالاتصال فى الصحف الحزبية ، حيث جاءت كا^{2} المحسوبة (٦٥ر٢٦) أكبر من كا^{2} الجدولية (٨١ر١٦) عند مستوى معنوية (٠١ر) ودرجة حرية (٦) . وثبت وجود علاقة ضعيفة بين هوية الصحيفة وتقييم القائم بالاتصال للصحف، حيث بلغت قيمة معامل التوافق (٢١ر).

* وبسؤال المبحوثين عن تقييمهم لدور الصحافة المصرية فى التنمية السياسية

بوجه عام ، تبين ارتفاع نسبة عدم الرضا عن هذا الدور ، حيث بلغت نسبة الذين وصفوه بأنه دور سلبى جدا (٥ر٤٣٪) وسلبى (٢ر٣٧٪) مقابل (٢ر٣٪) قالوا إيجابى جدا و (٤ر١٣٪) إيجابى وهى نتيجة منطقية تعكس عدم الرضا عن وضعية الصحافة المصرية والتجربة الحزبية.

وفى حين لم تظهر فروق ذات دلالة بين القائم بالاتصال فى الصحف القومية والقائم بالاتصال في الصحف الحزبية ، ظهرت فروق دالة إحصائيا بين المنتمين لأحزاب وغير المنتمين ، حيث ارتفعت نسبة الذين قيموا دور الصحافة علي أنه سلبى جدا إلى (٩ر٦١٪) لدى المنتمين لأحزاب مقابل (٢ر٣٨٪) لدى غير المنتمين . وجاءت كا^{2} المحسوبة (٥٥ر٨) أكبر من كا^{2} الجدولية (٧ر٧٧) عند مستوى معنوية (١٠ر) ودرجة حرية (٤) . وثبت وجود علاقة ضعيفة بين الانتماء الحزبى وتقييم الصحف ، حيث بلغت قيمة معامل التوافق (٢١ر٠).

ولم تظهر فروق ذات دلالة فى التقييم ، بين قدامى الصحفيين والشباب ، حيث تقاربت النسب إلي حد كبير، فارتفعت نسبة الذين قالوا إن دور الصحافة سلبى جدا إلى (٩ر٤٧٪) لدى الذين تقل أعمارهم عن ٤٥ سنة و (٤ر٤٧٪) لدى الأقل من ٣٠ سنة و (٣ر٣٣٪) لدى الذين تزيد أعمارهم عن ٤٥ سنة ، وهو ما يشير إلى الرؤية السلبية لغالبية الصحفيين من مختلف الأجيال لدور الصحافة فى التنمية السياسية ، الأمر الذى يمكن تفسيره باتساع الهوة بين الطموحات والتوقعات التى أثارها التحول الى التعددية الحزبية والصحفية ، وبين ما هو واقع من ممارسات ومعالجات بعد مضى عقدين علي هذا التحول.

مناقشة النتائج والخاتمة

استهدفت الدراسة التعرف على التكوين المهنى والسياسى والأيديولوجى للقائم بالاتصال فى الصحف القومية والحزبية ، وانعكاساته على رؤيته لقضايا التنمية السياسية ، وتصوره لدور الصحافة ، وتقييمه لمعالجاتها .

كما استهدفت دراسة العلاقة بين التوجهات المهنية والسياسية للقائم بالاتصال والبيئتين الصحفية والسياسية ، وتحديد مدى التوافق بين دور الصحفى كفرد ودور صحيفته كمؤسسة إعلامية ، وقياس مدى دلالة الفروق بين القائم بالاتصال فى الصحف القومية والقائم بالاتصال في الصحف الحزبية ، وبين القائم بالاتصال المنتمى حزبيا وغير المنتمى ، وبين قدامى الصحفيين .وشباب الصحفيين.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكننا أن نجمل ملامحها التفسيرية على النحو التالى :

* إذا كانت بحوث القائم بالاتصال الغربية ، انتهت إلي ان التوافق بين الصحفى وصحيفته واكتساب الصحفى لسياستها التحريرية ، يتم عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية Socialization التي تستحثه علي الخضوع ومسايرة صحيفته ، عن طريق العقوبات الأدبية والمادية ، التى توقع على المنحرفين عن الخط السياسى(٥٠) ، فإن نتائج هذه الدراسة أظهرت عدم توافق غالبية الصحفيين مع صحفهم ، حيث يبرز عدم الرضا عن السياسات التحريرية ، ولجوء ما يزيد عن نصف المبحوثين إلي العمل فى صحف أخرى بجانب صحفهم ، وهى نتيجة منطقية فى إطار تكدس أعداد الصحفيين ، وانخفاض أجورهم وتدنى قيمة التخصص ، وغلبة المعايير

الشخصية عند التعيين ، وغياب معايير موضوعية للتصعيد إلى المواقع القيادية ، وانخفاض مصداقية الصحف القومية التي لا تعبر عن الطابع القومى ، والصحف الحزبية التى لا تعبر عن تيارات سياسية حقيقية ، ومحدودية هامش حرية الصحافة.

وهكذا تبرز ظاهرة ازدواجية الولاء المهنى فى الصحافة المصرية ، وهو فى الغالب ولاء مصطنع يتوزع علي أكثر من صحيفة ، ومن ثم تصبح علاقة الصحفى بصحيفته مجرد علاقة وظيفية تكفل له القيد بنقابة الصحفيين والمرتب الثابت ، وعلاقته بالصحف الأخرى مجرد مورد إضافى لدخله ، يدلنا علي ذلك أن (١ر٦٨٪) يعملون فى يصحف إضافية لزيادة دخلهم ، فى حين انخفضت نسبة الذين يبحثون عن صحف تتفق مع توجهاتهم إلي (٤ر١٤٪).

وفى إطار سعى نقابة الصحفيين لحماية حقوق أعضائها ، تتراجع الضغوط الإدراية من جانب الصحف ، ويبرز دور الضغوط الاقتصادية ، بجانب القيم المهنية التى تمثلها النقاب ، ومن ثم يصبح الالتزام بالسياسة التحريرية إما إذعانا بهدف الوصول إلي مواقع قيادية أو مسايرة لتحقيق دخل أكبر .

* بجانب عدم الرضا عن التعددية الصحفية ، كشفت الدراسة عدم الرضا عن التعددية الحزبية ، حيث ارتفعت نسبة العزوف عن عضوية الأحزاب إلي (٢ر٨٤٪) والعزوف عن المشاركة بالتصويت إلي (٣ر٤٢٪) علاوة علي ارتفاع نسبة الشك السياسى ، والاعتقاد بعدم جدوى التجربة الحزبية وجديتها.

ولكن لا ينبغى التسليم بأن الصحفيين أكثر فئات المثقفين عزوفا ، أو أنهم يفضلون الاستقلالية عن الأحزاب ، لأن هناك العديد من المواقف السياسية التي تنفى تقوقعهم ، أبرزها رفض استمرارية حالة اللاسلم واللاحرب قبل حرب ١٩٧٣ ، وموقفهم إزاء أحداث سبتمبر ١٩٨١ ، وتحويل النقابة إلى ناد ، والقوانين الاستثنائية ، والتطبيع

مع إسرائيل ، والقانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥، ومن ثم يصبح العزوف عن العضوية والتصويت ، بمثابة موقف احتجاجي إزاء التجربة الحزبية باختلالاتها وتناقضاتها .

وكما تبين ضعف دور القيم والمعايير المهنية فى توجيه الصحفى ، ثبت ضعف دور القيم والمعايير السياسية والأيديولوجية ، حيث انخفضت نسبة الصحفيين المنتمين لأحزاب الذين تتأثر ممارساتهم الصحفية بالانتماء الحزبى إلى (١ر٣٨٪) وهو ما يمكن تفسيره بعدم نضج التجربة الحزبية ، وعدم وضوح الهوية الحزبية ، والتحالفات المصلحية ، علاوة على الولاء الحزبى المصطنع الذى يتخذه بعض المحررين تحت التمرين فى الصحف الحزبية وسيلة للتعيين وكسب رضا القيادات الحزبية .

أظهرت النتائج رفض غالبية المبحوثين لصيغة التعددية الحزبية المنقوصة، . التى لا تعكس الواقع السياسى المصرى بمختلف قواه وتياراته ، ولا تتيح تكافؤ الفرص في الاتصال بالجماهير والتنافس علي السلطة ، مما يعكس التطلع إلى إطلاق حرية تكوين الأحزاب ، والفصل بين الحزب الحاكم وأجهزة الدولة .

كما عكست النتائج ارتباط أزمة المشاركة السياسية بعدم جدية التجربة الحزبية ، والشك السياسى ، والتجارب الانتخابية السابقة التى تعزز هذا الشك ، مما يتطلب إعادة النظر فى ضمانات العملية الانتخابية ، لتكون تحت إشراف قضائي كامل من بدايتها إلى نهايتها ، ولتجرى على عدة أيام ، مع وضع حد لتدخل المحليات وبلطجية الانتخابات .

إن المقارنة بين ما يجرى فى انتخابات مجلسى الشعب والشورى والمحليات، وبين ما يجرى فى انتخابات النقابات المهنية والأندية الرياضية ، يكشف أبعاد أزمة المشاركة السياسية ، ويؤكد إمكانية إجراء انتخابات نيابية نظيفة إذا صدقت النوايا

وتوضح النتائج أن أزمة الشرعية السياسية لا تقف عند حد الاحتكار السياسى ، وعدم تداول السلطة ، وإنما تمتد لتشمل غياب وجود الحزب المؤهل للوصول إلي الحكم ، حيث تقدمت جماعة الإخوان المسلمين علي بقية أحزاب المعارضة كبديل محتمل للحزب الحاكم ، رغم أنها جماعة سياسية محظورة ومتهمة من جانب الدوائر الأمنية بمساندة الجماعات الإرهابية ، الأمر الذى تنعدم فى إطاره فرص التغيير السياسى ، إذا ما استمرت صيغة التعددية الحزبية المنقوصة.

أما العنف السياسى - وفق التصور القائم بالاتصال فى الصحافة المصرية - فإنه أزمة مجتمعية ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ، إلا أن الممارسات الصحفية تركز على البعدين الدينى والسياسى ، مما يعكس المعالجة الجزئية لتلك الظاهرة متشابكة الأبعاد ، وغير المنفصلة عن التحديات الدولية ، فى إطار ما يسمى بصراع الحضارات ، والإسلام كخطر بديل للشيوعية ، والخلط بين الإرهاب والدفاع الشرعى عن الحقوق المغتصبة.

* أكدت الدراسة محدودية حجم الاهتمام بالتنمية السياسية فى الصحف القومية والحزبية ، وأن الدافع الرئيسى للاهتمام يتمثل في الدعاية السياسية سواء للسلطة السياسية أو الأحزاب ، مما يعكس الطابع الموسمى للمعالجة الصحفية ، وعدم التفهم لمقتضيات التنمية السياسية .

* كشفت نتائج الدراسة عن اختلال فى ترتيب أولويات الوظائف السياسية للصحافة ، وفق تصور القائم بالاتصال ، حيث جاءت وظيفة الحث علي المشاركة السياسية فى المقدمة ، فى حين تراجعت وظيفتا تدعيم الانتماء وترسيخ القيم الديمقراطية ، الأمر الذى يثير التساؤل حول إمكانية أو جدوى المشاركة السياسية ما

لم تسبقها عملية تهيئة مناخ موات لها ، من خلال غرس الانتماء الوطنى وتدعيمه ، وترسيخ القيم الديمقراطية .

وعلي الرغم من هذا ، فقد اتضح عدم التوافق بين تصور القائم بالاتصال للدور المفترض للصحافة ، وبين تقييمه للدور الفعلى للصحافة ، حيث أكد (١ر٥٩٪) من المبحوثين أن معالجات صحفهم تركز على تكريس الوضع القائم،وهى وظيفة تختلف إلى حد كبير مع وظيفة المحافظة على النظام فى المجتمع الديمقراطى ، التى تستهدف حفظ توازن القوى بين الجماعات السياسية المتنافسة كوسيلة لتسهيل تحقيق الأهداف الاجتماعية ، أو بعبارة أخرى ضمان استمرارية التعددية مع السيطرة على الصراع الداخلى والحفاظ علي أجزاء المجتمع كوحدة متكاملة(٥١) فالتعددية الحزبية المنقوصة لا تتيح توازن القوى بين الجماعات المتنافسة ، وإن كانت تمتلك آليات السيطرة علي الصراعات الداخلية .

*عكست نتائج الدراسة تأييد غالبية المبحوثين لأن يكون دور الصحفى فى عملية التنمية السياسية مشاركا وليس مجرد وسيط بين صانع القرار السياسى والجمهور ، وهو ما يشير إلى الرغبة فى توسيع الدور الرقابي والنقدى من خلال المناقشة والحوار والتمحيص للتصريحات والممارسات السياسية ، ومن ثم تنتقل الصحافة من مرحلة التبعية والاستخدام ، إلى مرحلة جديدة تصبح فيها بمثابة مؤسسة سياسية واجتماعية مستقلة ، تدعم التعددية وتقويها ، بدلا من أن تظل مجرد صدى لسلبياتها وتناقضاتها .

وفى إطار هذا التصور الليبرالى ، تبين اتساع الهوة بين تصور الصحفى لدوره ، وتقييمه لدور صحيفته ، حيث ثبت إخفاق الصحف القومية والحزبية فى مواكبة التنمية السياسية ، وتوسيع نطاق المشاركة السياسية ، وتقديم معالجة شاملة

ومتوازنة للشرعية السياسية والعنف السياسى ، بل أكد ما يقرب من نصف المبحوثين أن دور الصحافة المصرية فى التنمية السياسية جاء سلبيا جدا ، وهى نتيجة منطقية ، فعدم الرضا عن دور الصحافة امتداد لعدم الرضا عن وضعية الصحف وسياساتها وعدم الرضا عن التعددية الحزبية والصحفية.

وهكذا ، يتضح أن الصحفيين أكثر ليبرالية وانفتاحا من صحفهم ، وهو ما يتفق إلى حد كبير مع نتائج دراسة تنستولTunstall التى أكدت أن الصحفيين لديهم ميثولاراديكالية أكثر من غيرهم ، وأنهم أكثر يسارية من الصحف التى يعملون بها (٥٢). ولكن لا ينبغى تفسير ذلك علي أنه تطرف مهنى من جانب الصحفيين ، فالتطرف المهنى يتمثل في الإثارة ، والتشويه ، والمبالغة والتبرير، والتركيز علي الجزئيات ، وإهمال القضايا الرئيسية ، ومحاولة الصحف القومية تهميش أحزاب المعارضة ، ومحاولة الصحف الحزبية تصوير الواقع السياسى والاجتماعى كسلب مطلق ، ومثل هذا التطرف فى المعالجة الصحفية لا يؤدى دورا مسئولا ، ولا يشكل عنصرا مساعدا فى عملية التنمية السياسية .

* فى تبرير المبحوثين لاخفاق الصحافة المصرية فى القيام بدورها المفترض فى عملية التنمية السياسية ، تقدمت المبررات السياسية علي المبررات الصحفية ، مما يعكس ادراك القائم بالاتصال أن الصحافة ليست كيانا مستقلا، وأن الصحفيين ليسوا كيانات منفصلة عن المجتمع ، فالتعددية الصحفية جزء لا يتجزأ من التعددية السياسية ، وفاعلية دور الصحافة امتداد لفاعلية التعددية ، ومن ثم فإنه لا يتوقع من الصحافة المصرية دورا فاعلا ، فى إطار نظام صحفى مزيج من السلطوية والليبرالية ، ونظام حزبى مزيج من الشمولية والتعددية .

رغم قصور دور الصحف بوجه عام ، فإن الدراسة أكدت أن الصحف الحزبية أكثر

اهتماما وتوفيقا فى معالجاتها لقضايا التنمية السياسية ، حيث جاءت (الوفد) فى المقدمة باعتبارها أكثر الصحف توفيقا في معالجة التنمية السياسية بوجه عام ، والشرعية السياسية بوجه خاص ، وهو ما يمكن تفسيره بالتراث الليبرالى لحزب الوفد، ووضوح هويته ، والتوجه الليبرالى الصحفية، واتساع انتشارها ، وتميزها المهنى من خلال القدرة علي المواءمة بين الالتزامات الحزبية والمهنية .

وفى حين كانت (الشعب) أكثر الصحف مواكبة للتعدد الحزبى ، وتوفيقا فى معالجة المشاركة السياسية ، جاءت (الأهرام) في المرتبة الأولى باعتبارها أكثر الصحف توفيقا فى معالجة العنف السياسى ، وهو ما يرجع إلي انفراد (الشعب) وتميزها كصحيفة عقائدية تتبنى رؤية المعارضة الجذرية لتوجهات السلطة السياسية ، وانفراد (الأهرام) وتميزها كصحيفة معتدلة تقترب من الطابع القومى ، من خلال توسيع هامش التعددية ، وتقديم معالجات متوازنة من منظور علمى ، تدلنا علي ذلك بحوث وتحليلات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية .

* بينما كانت الفروق ذات دلالة بين المبحوثين المنتمين لأحزاب والمبحوثين غير المنتمين ، فيما يتعلق برؤيتهم لقضايا التنمية السياسية ، وتصورهم لدور الصحافة ، وتقييمهم لمعالجات الصحف فى حين جاءت الفروق ذات دلالة بين المبحوثين فى الصحف القومية والمبحوثين في الصحف الحزبية ، فيما يتعلق بتصورهم لدور الصحافة ، وتقييمهم لمعالجات الصحف، فى حين جاءت الفروق ذات دلالة بين قدامى الصحفيين وشباب الصحفيين فيما يتعلق برؤيتهم لدور الصحافة فقط ، مما يعكس تقدم القيم السياسية ، تليها القيم المهنية ، ثم القيم الشخصية ، حيث كان تأثير الانتماء الحزبى قويا علي رؤية القائم بالاتصال واتجاهاته ، بينما كان تأثير هوية الصحفية والتنشئة المهنية ضعيفا ، وتأثير السن والخبرة ضعيفا جدا .

وهكذا ، كشفت الدراسة صعود قيم الحرية ، والتعددية ، والتسامح ، والعدالة ، والتغيير ، والشك ، وتراجع قيم الانتماء والصدق ، والمشاركة ، والجدية ، والمساواة ، ومن ثم تعددت النماذج والولاءات أبرزها نموذج لقائم بالاتصال المستقل صاحب الرؤية التعددية ،ونموذج القائم بالاتصال الحرفى صاحب الولاء المزدوج ، ونموذج القائم بالاتصال المنتمى الذى لا يفصل بين الدور السياسى والدور المهنى ، ونموذج القائم بالاتصال المنتمى الذى يستخدم الانتماء الحزبى وسيلة لكسب رضا القيادات الصحفية والحزبية .

وإذا كانت هذه الدراسة ، قد كشفت عدم نضج التجربتين (التعددية الحزبية والتعددية الصحفية)وارتباط محدودية فاعلية الصحافة بمحدودية فاعلية التعددية الحزبية ، وعدم التوافق بين القائم بالاتصال وبيئته الصحفية والسياسية ، فإن الحاجة ماسة إلى إعادة نظر فى القيود التي تعوق انطلاق التعددية الحزبية والصحفية ، بعد ما كشف تجربة العقدين الماضيين قصور التعددية ، وعدم تعبيرها عن الواقع ، وعجز آلياتها عن إحداث تحول سياسى حقيقى، ومعالجة أزمات التنمية السياسية .

كما لا تزال الدراسات الإعلامية ، فى حاجة إلي المزيد من بحوث القائم بالاتصال ، التى تتناول تأثير القيم والمعايير المهنية والسياسية والاجتماعية والثقافية والدينية علي اتجاهات الصحفيين وممارساتهم ، ودور القائم بالاتصال فى إطار التفاعل بين النظام الإعلامى والتحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية .

الهوامش والمراجع

(١) على الدين هلال ، المشكلة البنائية فى النظام السياسى المصرى ، فى على الدين هلال (محرر) التطور الديمقراطى فى مصر قضايا ومناقشات (القاهرة : دار نهضة الشرق ، ١٩٨٦) ص ١٣٦- ١٣٧.

(٢)مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٨٥ (القاهرة : مؤسسة الأهرام ، ١٩٨٦) ص ٣٣٧ .

(٣) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، التقرير الاستراتيجى العربي لعام ١٩٩٥ (القاهرة : مؤسسة الأهرام ، ١٩٩٦) ص ٤١١-٤١٢.

(٤) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٩٠ (القاهرة : مؤسسة الأهرام ، ١٩٩١) ص ٤٠٧.

(٥) أحمد عبد الله ، التطور الديمقراطى فى مصر ، فى علي الدين هلال وعبد المنعم سعيد (تحرير) مصر وتحديات التسعينات ، المؤتمر السنوى الثالث لمركز البحوث والدراسات السياسية (القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ، ١٩٩١) ص ٣٨٥.

(٦) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٩٥ ، ص ٣٨٥.

(٧) منى مكرم عبيد ، التجارب الحزبية فى مصر ، فى سعد الدين إبراهيم (محرر) التعددية السياسية والديمقراطية فى الوطن العربي ، سلسلة الحوارات العربية ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي عقدت خلال الفترة من ٢٦-٢٨مارس ١٩٨٩ (عمان : منتدى الفكر العربى ، ١٩٨٩) ص ٢٢٦.

(٨) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، التقرير الاستراتيجى العربي لعام ١٩٩٥، ص ٣٥٨.

(٩) حسنين توفيق ، ظاهرة العنف السياسى فى مصر : دراسة كمية تحليلية مقارنة ١٩٥٢-٩٨٧، بحث مقدم إلي المؤتمر الأول لمركز البحوث والدراسات السياسية (القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ٥-٩ ديسمبر ١٩٨٧) ص ٤٩-٥٠.

(١٠) تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان ، الأهالى بتاريخ ٣١ يوليو ١٩٩٦.

(١١) نجوى أمين الفوال ، القائم بالاتصال فى الإعلام السكانى ، عالم الفكر ، المجلد الثالث والعشرون ، العددان الأول والثانى ، يوليو / سبتمبر - أكتوبر - ديسمبر ١٩٩٤ ، الكويت ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، ص ٢٢٥.

(١٢)- عواطف عبد الرحمن ، الحق فى الاتصال بين الجمهور والقائمين بالاتصال ، عالم الفكر ، نفس المرجع السابق ، ص ٤٤.

(١٣) نفس المرجع السابق ، ص ٤٤.

(١٤) عواطف عبد الرحمن وأخرون ، القائم بالاتصال فى الصحافة المصرية ، سلسلة دراسات صحفية (١) قسم الصحافة ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٢، ص ٥١.

(١٥) سعيد السيد ،الضغوط المهنية والإدارية علي القائم بالاتصال ، المجلة العلمية بكلية الإعلام ، العدد الأول ، يوليو ١٩٨٩، ص٥.

(16)Cohen, B, the Press and Foreign Policy (Princeton: Princeton University Press , (1963).

(17) Elliot, Pand Golding , P. " Mass Communication and social change " , in Kadt and Williams (eds), Sociology and Development (Tauistock, 1972).

(18) Johnstone, J, Slawski, E and Bowmen , W, the Professional Values of American Newsmen, Public Opinion Quarterly, Vol 36, N1, 1972, pp 522- 540.

(19) Mcleod, Jand Hawly, S, Professionalization Among Newsmen, Journalism Quarterly, Vol 41, N 4, 1964.

(20) Mcleod , J and Rush, R, Professionalization of Lation American and U.S Journalists , Journalism Quarterly, Vol 46, N3 1969, pp 583- 591.

(21) Carlos, Routolo , Professional Orientation Among Journalists in three latin American Countries, Gazette, N 40 , 1987, pp 131- 142.

(٢٢) ألفت حسن أغا ، القائمون بالاتصال وقضايا التنمية : دراسة ميدانية لعينة من القائمين بالاتصال فى المجتمع الصمرى ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، (القاهرة:كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٠).

(٢٣) عواطف عبد الرحمن وآخرون ، القائم بالاتصال فى الصحافة المصرية .

(٢٤)سعيد السيد ، مرجع سابق ، ص ٩-١٩.

(٢٥) نجوى أمين الفوال ، مرجع سابق .

(٢٦) أسما حسين حافظ ، دور الصحافة فى تعميق صلة القراء بها : دراسة لجوانب ومجالات الخدمات الصحفية بالتطبيق علي القائم بالاتصال فى جريدتى الأهرام والأخبار ، بحوث الاتصال ، العدد التاسع (القاهرة : كلية الإعلام ، يوليو ١٩٩٣) ص ١٢١-١٦١.

(٢٧) آمال كمال ، التوجه المهنى لدى القائم بالاتصال ، المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الثلاثون ، العددان الثانى والثالث(القاهرة: المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، مايو /سبتمبر ١٩٩٣) ص ٧٧-١٠١.

(٢٨)عبد الفتاح عبد النبى ، دور الصحافة فى تغيير القيم الاجتماعية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ،(القاهرة: كلية الإعلام ، جامعة القاهرة، ١٩٨٧).

(٢٩) هويدا محمد لطفى ، برامج المنوعات فى الإذاعة الصوتية : دراسة مقارنة لبرامج المنوعات في البرنامج العام والشرق الأوسط ، رسالة ماجستير غير منشورة ، (القاهرة: كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ١٩٨٧).

(٣٠) عفاف عبد الجواد طبالة ، التحقيق فى التليفزيون المصرى ، رسالة ماجستير غير منشورة ، (القاهرة: كلية الإعلام ، جامعة القاهرة، ١٩٨٧).

(٣١) جيهان الهامى غالب ، الصحافة المصرية وقضايا المرأة العربية خلال العقد العالمي للمرأة (١٩٧٥-١٩٨٥) رسالة ماجستير غير منشورة (القاهرة :كلية الإعلام، جامعة القاهرة ، ١٩٩١).

(٣٢) نجوي كامل ، الصفحات الاقتصادية فى الصحف اليومية (القاهرة : أمون للطباعة ، ١٩٩١).

(٣٣) جريدة الأمة التى يصدرها حزب الأمة .

(٣٤) ضمت هيئة المحكمين كل من : أ.د. على الدين هلال عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - أ.د. علي عجوة وكيل كلية الإعلام لشئون التعليم - أ.د. شاهيناز طلعت الأستاذ بقسم الصحافة بكلية الإعلام - أ.د. محمد عبد الحميد وكيل كلية تربية حلوان - د. نجوى كامل الأستاذ المساعد بقسم الصحافة بكلية الأعلام.

(٣٥) لمزيد من التفاصيل ارجع إلي :

- نجوى أمين الفوال ، مرجع سابق ، ص ٢٣٠.

- محمود علم الدين وليلى عبد المجيد ، الصحافة : المداخل الأساسية ـ (القاهرة: بدون ، ١٩٩١) ص ١٢-١٣.

(٣٦) اعتمدت الدراسة فى تعريف التنمية السياسية على المراجع التالية :

-*Pye, Lucian , " the Concept of Plitical Development " the Annal of the American Academy of Political and Social Science, Vol : 358, March 1965. 1-14.*

- *Deutsch , Karl , Politics and Governement : How Poeple decide their fate ? (Boston : Haughton, Hiffilin Company , 1974) p.495.*

- *Binder, Leonard, Crisis and Sequences in Political Development (New Jersey: Princeton University, Press, 1971) pp . 3-4.*

- *Huntington, Samuel, " Political Development and Political Decay , " in Welch , Claude , Political Modernization (California: Wadsworth Publishing, 1967). p.210*

(٣٧) اعتمدت الدراسة فى تعريف التعددية الحزبية علي المراجع التالية :

-عبد الوهاب الكيالى ، الموسوعة السياسية ، الجزء الأول ، الطبعة الثانية (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨٥) ص ٧٦٨.

- سعد الدين إبراهيم ، المقدمة ، فى التعددية السياسية والديمقراطية فى الوطن العربى ، مرجع سابق ، ص ١٨.

- غسان سلامة ، التعددية السياسية فى المشرق : من الصيغ التقليدية إلي الصيغ الحديثة ، فى نفس المرجع السابق ، ص ١١.

(٣٨) اعتمدنا فى تعريف المشاركة السياسية على المراجع التالية:

- جلال معوض ، أزمة المشاركة السياسية فى الوطن العربى ، فى الديمقراطية وحقوق الإنسان فى الوطن العربى ، سلسلة المستقبل العربى ، العدد الرابع (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، أكتوبر ١٩٨٣) ص ٦٤.

_ *Weiner, Myron , " Political Participation " : Crisis of the Political Process " , in Binder (ed) ,Crisis and Sequences in Political Development (New Jersey, 1973) p.164.*

- السيد عبد الحليم الزيات ، التحديث السياسى فى المجتمع المصرى الحديث (الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٠) ص ١٨٢-٨٣).

(٣٩) اعتمدنا فى تعريف الشرعية السياسية على المرجعين التاليين :

- عبد الوهاب الكيالى ، مرجع سابق ، ص ٤٥١-٤٥٣.

- محمد عرفة ، الصحافة والتنمية السياسية : دور الصحف اليومية فى بناء التنظيم السياسى ، رسالة ماجستير غير منشورة (القاهرة : كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٩) ص ١١١.

(٤٠) اعتمدنا في تعريف العنف السياسى على المرجعين التاليين :

_ Siahn , C , Social Development and Political Voilnce (Seoul: Seoul National University Press

1981) p.12.

- Willinson , P. Terrorism and Liberal State (New York: John Wiley, 1977) p.30.

(٤١) تحملت خزانة الدولة ما يقرب من ٤٥ مليون جنيه لزيادة مرتبات الصحفيين ، خلال انتخابات نقابة الصحفيين عامى ٩٥، ١٩٩٧ فى إطار الدعم الحكومى لكل من إبراهيم نافع ومكرم محمد أحمد المرشحين لمنصب نقيب الصحفيين .

(٤٢) عواطف عبد الرحمن وآخرون ، القائم بالاتصال في الصحافة المصرية ، ص ٩٤ .

(٤٣) لا تشمل هذه النسبة الكتاب الحزبيين (١٥كاتبا) حيث تم استبعادهم باعتبارهم جميعا من المنتمين للأحزاب ، ومن ثم بلغت نسبة الصحفيين المنتمين (٨ر١٥٪) بينما بلغت النسبة الإجمالية للمنتمين بما فيهم الكتاب الحزبيين (٦و٢٢٪).

(٤٤) لمزيد من التفاصيل : إرجع إلي :

- *Strouse , James, the Mass Media: Public Opinion and Public Policy Analysis , Linkage Explorations (Columbus: Abell & Hawell company , 1975).*

- *Kraus , S and Davis , D,. the Effects of Mass Communication of Political Behaviour (United State University Press , 1976).*

- محمد سيد عشران ، دور الاتصال فى عملية المشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية : دراسة تطبيقية علي قريتين مصريتين ، رسالة دكتوراه غير منشورة ،(القاهرة: كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٩١).

- خيرت معوض ، دور الاتصال فى التنمية السياسية : دراسة ميدانية مقارنة على قرتين مصريتين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، (القاهرة :كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٢).

(٤٥) بسيونى حمادة ، العلاقات المتبادلة بين وسائل الإعلام والجمهور ودورها فى ترتيب

أولويات القضايا فى مصر ، رسالة ماجستير غير منشورة (القاهرة : كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٧) ص ٢٢٥ -٢٢٦.

(٤٦) عفاف على عبد المعتمد ، المثقفون والمشاركة السياسية : بحث ميدانى علي عينة من الصفوة المثقفة بمدينة القاهرة ، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية ، العدد الخامس ، الجزء الأول ، يناير ١٩٩٤، ص ٥٠٥-٥٤٢.

(٤٧) محمد سعد إبراهيم ، الدور التنموى للصحافة المصرية فى إطار التعددية الحزبية خلال الفترة ١٩٧٧- ١٩٨٨، رسالة دكتوراه غير منشورة (القاهرة : كلية الإعلام ،جامعة القاهرة ، ١٩٩٤) ص ٤٣٠.

(٤٨) إكرام بدر الدين وعبد الغفار رشاد ، الرأي العام المصرى وقضايا الديمقراطية والهوية (القاهرة : مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٨٥) ص ٣٤-٣٨.

(٤٩) سعيد السيد ، مرجع سابق ، ص ١٦- ٢٠.

(٥٠) فرانسيسكو فاسكيز ، اقتصاديات وسائل الإعلام فى العالم الثالث ، فى جون مارت وأنجوجروفرشودرى ، نظم الإعلام المقارنة ، ترجمة علي درويش ، الطبعة الأولى (القاهرة : الدار الدولية للنشر والتوزيع ، ١٩٩١) ص ٣٨٠.

(٥١) Tunstall ,Jeremy, Journalists at Work (London: Constable, 1971). po.79.